السلطة والشرعية في النظم السياسية

د. شكري عاشور السويدي
قسم العلوم السياسية
كلية الاقتصاد – جامعة بنغازي

ملخص:

بالرغم من الخلاف الذي يدور فيما بين رجال الفكر حول ظروف وملابسات ظهور السلطة كواقعة تاريخية ، فإن الحقيقة التي لايمكن تجاهلها أن السلطة ظاهرة اجتماعية.فالأهمية تظهر من أن المجتمعات الإنسانية لايمكن تصور وجودها بدون تنظيم يحدد أسلوب حكمها وإدارة أمورها ، حيث أن المجتمع بدون تنظيم يبقى مجرد هيكل جامد عاجز عن تحقيق الغاية من الحياة الاجتماعية .فالهدف يتجسد بمجرد إنتماء الفرد إلى مجتمع بشري يصبح بالضرورة في حاجة إلى تنظيم سياسي ، وهذا التنظيم لابد له من وجود سلطة عليا تحافظ على قيمة العليا التي تقود بها الجماعة وتجسد أهدافها . وهذا الطريق عادةً مايكون معبداً بالدماء والضحايا.وعليه يمكن بلورة الإشكالية في السؤال التالي:

" كيف نتصور أن إرادتين من طبيعة واحدة تتفوقا ، بحيث تسمو أحداها على الأخرى ، فتصدر أوامر يتعين على الثانية تنفيذها ، وتعتبر الأخيرة أن خضوعها واجب ؟"

وبناءً على ذلك ، تمثلت محاور هذه الورقة في ماهية السلطة ،والسلطة السياسية وغير السياسية، والمفهوم الليبرالي للسلطة، والمفهوم الماركسي للسلطة، والسلطة في البلدان المتخلفة، وتوصلت الورقة إلى مجموعة من النتائج أهمها :

1-تتكون السلطة بشكل مجرد من عنصرين القوة المادية والرضا والقبول بها ، أي شرعية هذه القوة المادية .
2-تظل السلطة على الدوام مطمعاً لكل فئات وطبقات المجتمع ، وهدفاً تسعى إليه كل مجموعة.
3-السلطة كانت تستأثر بها الطبقة التي تحوز قوى الإنتاج وتسيطرعلى مصادر الثروة.
4-تصبح السلطة في كثيرمن البلدان مجالاً خصباً لقوى خارجية تؤثر في توجيهها وقراراتها .
5-تعتمد السلطة في البلدان المتخلفة على الحاكم الفرد المسيطر على كافة مقدرات البلاد، والذي لايسمح ولايقبل بالرأي الآخر يمارس الاستبداد والقهر السياسي فغابت الحريات العامة .

مقدمة:

بنظرة تأملية ومتفحصة على التاريخ الإنساني نجد أن السلطة تحتل موقعا متميزا في الفكر الإنساني القانوني والسياسي، حيث تواكب البحث عن مضمونها وكيفية تكوينها مع ازدهار المبادئ الديمقراطية وانتشارها. فالمجتمع الإنساني يتكون بداهة من طبقات وفئات متعارضة ومتصارعة تختلف مصالحها وتتباين، والسلطة ليست كيانا أثيريا، هبط من عال وإنما عبارة عن "مراكز متعددة" تقبض عليها فئة أو طبقة معينة تتيح لها أن تصدر القرارات التي

تحقق مصالحها.

ويدلنا سياق التطور التاريخي للمجتمعات البشرية أن الفئات والطبقات الأكثر مالا-عادة- هي التي تسيطر على السلطة التي تتخذها لتحقيق أهدافها ومصالحها.

فقد كان سائدا في العصور القديمة أن السلطة مقصورة على فئة الحذاق أو الشطّار الذين أوهموا العامة بأنهم الآلهة التي تحقق لهم الأمن والأمان من الظواهر الطبيعية التي لم يجدوا لها تفسيرا، وبالتالي تسبغ على هؤلاء صفات القداسة والعبودية، فهي تمثل بابا لا يجب الولوج منه ومقاما لا يتعين الاقتراب منه، فهي لا تخص الناس ولا العامة ومحرابها مقدس يقتصر على الآلهة ونسلهم.

وبالرغم من الخلاف الذي يدور فيما بين رجال الفكر حول ظروف وملابسات ظهور السلطة كواقعة تاريخية، فإن الحقيقة التي لا يمكن تجاهلها أن السلطة ظاهرة اجتماعية. إن المجتمعات الإنسانية لا يمكن تصور وجودها بدون تنظيم يحدد أسلوب حكمها وإدارة أمورها، حيث أن المجتمع بدون تنظيم يبقى مجرد هيكل جامد عاجز عن تحقيق الغاية من الحياة الاجتماعية. وهكذا، فإن مجرد انتماء الفرد إلى مجتمع بشري يصبح بالضرورة في حاجة إلى تنظيم سياسي، وهذا التنظيم لابد له من وجود سلطة عليا تحافظ على قيمه العليا التي تقود بها الجماعة وتجسد أهدافها، تلك الأهداف ترسم الإطار الذي يحدد سلوك الجماعة بقصد الحفاظ على الروابط الاجتماعية. وبهذا التطور وتقدم الفكر الإنساني، أخذت صفة القداسة تنتزع عن السلطة رويدا رويدا، وأصبح الاهتمام بها طاغيا، حيث عن طريقها تتحقق قرارات وقوانين وبواسطتها يتحول ما كان من قبيل الأماني إلى واقع مادي ملموس.

وفي العصر الحديث تتسابق الفئات والقوى الاجتماعية والأحزاب السياسية في الوصول إلى هذه السلطة وذلك لتحقيق مصالحها وتنفيذ برامجها وقد يكون الوصول إلى السلطة عن طريق العنف، أي من خلال الانقلابات العسكرية أو التمرد، هذا يطرح قضية الاعتراف، لأن الدول تختلف في نظرتها إلى القوى السياسية التي تصل إلى السلطة عن طريق العنف.

وهذا الطريق عادة ما يكون معبدا بالدماء والضحايا، وقد يكون الطريق إلى الإمساك بمقاليد السلطة هادئا، بمعنى، يتم انتقال السلطة في الدولة طبقا للأوضاع القانونية المستقرة التي تحدد كيفية انتقال السلطة، وهو ما يطلق عليه التداول الشرعي للسلطة.

ومادامت الدراسات العلمية تنطلق من إشكاليات محددة، عليه فإنه يمكن بلورة هذه الإشكالية في السؤال التالي: كيف نتصور أن إرادتين من طبيعة واحدة تتفوتا، بحيث تسمو أحدهما على الأخرى، فتصدر أوامر يتعين على الثانية تنفيذها، وتعتبر الأخيرة أن خضوعها واجب؟

ويصدر الفكر القانوني والسياسي الحديث في تحليله لدراسة ظاهرة السلطة عن فكرة مؤداها أن القوة والشرعية، أي

رضا المحكوم بهذه القوة، هي العناصر الأساسية التي يقوم عليها خضوع المحكومين للحاكمين، ولكن بالرغم من ذلك فإن تعريف السلطة ووظائفها يختلف من مفكر إلى آخر حسب مصالحه والأفكار التي تسيطر عليه والقوة التي ارتبط بها.

كما نلاحظ أن مضمون السلطة وسماتها والعناصر التي تمسك بزمامها وتوجهاتها يختلف من نظام سياسي إلى آخر حسب درجة تطورها والفلسفة السياسية التي يعتنقها.

ويترتب على هذا الاختلاف في السلطة وشكلها ومضمونها في النظم الديمقراطية الليبرالية التي تقوم على تعدد الأحزاب وعلى الانتخابات، عنها في النظم الاشتراكية ذات النهج الماركسي، حيث يسيطر ممثلوا طبقة اجتماعية واحدة على السلطة، عنها في دول العالم الثالث التي تتميز بأوضاع سياسية واجتماعية معينة تساهم في تكوين القوى الاجتماعية التي تصل إلى السلطة.

وبناء على ذلك، فإن محاور هذه الدراسة ستكون على النحو التالي:

أولا: ماهية السلطة.
ثانيا: السلطة السياسية وغير السياسية.
ثالثا: المفهوم الليبرالي للسلطة "مفهومها في الفقه الأنجلو أميركي".
رابعا: المفهوم الماركسي للسلطة.
خامسا: السلطة في البلدان المتخلفة.
سادسا: نتائج البحث.

أولا- ماهية السلطة:

إن طبيعة السلطة السياسية تتوقف بالضرورة على طبيعة القواعد التي تضبط التنظيم السياسي، وهذا يعني أن التنظيم السياسي لجماعة ما يفترض بداهة وجود سلطة عليا لهذه الجماعة يتولاها فرد أو مجموعة أفراد، حسب طبيعة النظام السياسي والنظرية السياسية السائدة لإدارة أمور الجماعة وتسير شؤونها سواء كان مصدر ذلك العرف أو الدين أو التشريع الوضعي.

فالسلطة تقترن دائما بعلاقة إنسانية غير متكافئة، فهناك من يصدر الأوامر وهناك من يجبر على الخضوع لها، أي وجود إرادتين من طبيعة واحدة، تتفوتا بحيث تسمو أحدهما على الأخرى، فتصدر أوامر يتعين على الثانية تنفيذها، وتعتبر الأخيرة أن خضوعها واجب، بمعنى آخر ضرورة وجود حاكم ومحكوم، ولكن التفرقة الجوهرية بين القوة المادية التي تجبر المحكومين على الخضوع وبين السلطة التي تمتزج فيها القوة المادية مع الاعتقاد بالخضوع.

وعلى هذا الأساس تتضمن السلطة عنصرين يظهران في الآتي:

أ- القوة والسيطرة المادية:

ويعني هذا العنصر، قدرة الأكثر قوة مادية على إجبار الآخر على الانحناء والخضوع وهذه ظاهرة عامة تشمل كافة المجتمعات دون استثناء، ويعتبر هذا أمرا بديهيا لعدم تعادل القوى.

لقد لعبت القوة الجسمانية دورا كبيرا في ترسيخ السلطة في المجتمعات البدائية، حيث كان الأقوى والأوفر صحة قادرا على أن يستأثر بالسلطة، ويجبر الآخرين على الخضوع، باستمرار يصدر إليهم أوامره ويسيطر عليهم، فيأمر هذا وينهى ذاك ويصدر الأوامر والقرارات، وينفذ العقوبات. لذلك فإن الأفراد تخشاه وتطيعه. لاشك أن هذا الزعيم المفتول بعضلاته الموفور بعافيته كان سعيدا لأن لديه القدرة التي تمكنه من أن يصرع الآخرين[1].

فالبعض ظن أن هذه القوة فقدت تأثيرها بقيام المجتمعات المدنية وقيام الدولة المعاصرة، الا أن البعض الآخر يرى أنها مازالت تؤدي وظائفها ودورها حتى في المجتمعات الضخمة وفي الدول الحديثة وتتمثل عادة في مؤسسات الشرطة والجيش والسجون.

فكل من يتكلم عن السلطة السياسية إنما يتبادر إلى الذهن رجال السلطة السياسية ببدلاتهم الرسمية وملابسهم المتميزة والسلاح الذين يحملونه وبالتالي يشعرون بالخوف من القوة التي يمثلها هؤلاء. فالسلطة السياسية على هذا النحو تستخدم الإكراه المادي والمعنوي الذي يجبر الأفراد على طاعة أوامرها.

فهناك مثلا الإكراه الذي يتم توقيعه على بعض الأفراد في شكل حرمانهم من حقوقهم المدنية أو حرمانهم من العمل أو من السفر أو من التنقل أو قطع مرتباتهم...الخ. وهناك إكراه توقعه السلطة السياسية على كل من يخالف أوامرها في شكل توقيع عقوبات مادية على الأفراد وممتلكاتهم، كمصادرة أملاك الأفراد، أو توقيع العقوبة على الأفراد أنفسهم كوضعهم في السجون أو إعدامهم إذا خرجوا عن طاعة السلطة السياسية.

وإذا كانت القوة البدنية هي الأساس في بداية الأمر، حيث تمكنت من السيطرة على المغانم والموارد الاقتصادية، إلا أن القوة الاقتصادية هي الأخرى قد لعبت-بعد ذلك- الدور الأساس في السيطرة على مناحي الحياة، فمن يحوز أكثر عناصر الإنتاج يتحكم في معيشة الآخرين، وبالتالي يفرض سلطانه عليهم.

وترتبط السلطة الاقتصادية بالسلطة السياسية ارتباطا وثيقا لا انفصام له، لأن العلاقة بينهم هي علاقة ارتباط قائمة على التأثير المتبادل منذ أن أصبحت للعناصر الطبيعية قيمة مادية وظهرت الملكية الفردية وتأكد أن من يحوز القوة الاقتصادية يحوز- بالضرورة- السلطة السياسية وبالتالي امتزجت السلطة بالثروة يقودها هذا الوضع إلى ممارسة السلطة السياسية وحرمان المجتمع من هوامش حقيقية للحرية إذا كانت ستنتجه هذه الحرية إلى المحاسبة على المكسب والأرباح وصناعة الثروة[2].

وفي عصر الإقطاع، حيث كانت الأراضي مصدر الثروة، كانت السلطة في يد الملك، فمن كان يملك الثروة يمارس السلطة السياسية ويشكل الحكومة، وبعد تدهور النظام الإقطاعي الذي كان سائدا في أوروبا، وظهرت الدولة الوطنية أو ما يسمى بالدولة القومية، وصاحب ذلك نمو

التجارة والصناعة وهي عناصر الإنتاج السياسية حيث استقرت السلطة السياسية في يدي البورجوازية الصناعية والتجارية. وفي العصر الحديث نشأت تنظيمات جديدة متشابكة العلاقات والارتباطات، تتمثل في المشروعات الإنتاجية والاقتصادية، والمنظمات النقابية، وغرف التجارة، وغرف الصناعة، والأحزاب السياسية والجمعيات الاجتماعية والمنظمات الدينية وتقوم هذه المنظمات على التعددية وسرعان ما ازدادت قوتها ودخلت في صدام مع أصحاب العمل من اجل انتزاع حقوق أعضائها وهي تكتسب قوتها من تضامن أعضائها وتنظيماتهم[3]. إن هذه الأشكال الجديدة من التنظيمات تؤكد العنصر المادي للسلطة.

ب- الرضا والقبول بالسلطة:

إن هذا الأساس في ترسيخ السلطة السياسية لا يقول بأن القهر الجسماني والاقتصادي حقيقة السلطة لأنه يعتمد على القوة، فالسلطة الحقيقية مهما كانت العوامل أو الأسس التي تعتمد عليها فإن مصيرها إلى الانهيار ما لم تقوم على الاقتناع والرضا بعدالة وصحة وشرعية هذه القوة.

وعلى هذا الأساس فالسلطة تتضمن عنصرين الأول الخضوع المادي، والثاني الاقتناع والرضا بهذا الخضوع. ويتعين أن يسود الاعتقاد بضرورة السلطة بشكل عام، فلا يمكن تصور وجود المجتمعات الإنسانية بدونها والاقتناع بها كحقيقة اجتماعية فهي تبدو في المجتمع كظاهرة اجتماعية لا يستطيع أن يحيا الإنسان بدون وجود تنظيم يحكم علاقات الأفراد، وحتى تتسق تلك العلاقات ويسودها الانسجام لابد من وجود سلطة يكون لها القدرة على إلزام الجميع.

فوجود السلطة يعتبر معطى من المعطيات اللاشعورية والمستقر في وجدان الإنسان، ويعزز هذا ويرسخه التربية والتعليم، وهذا من تأثير علم النفس وعلم النفس الاجتماعي، حيث يرى أن الفرد منذ طفولته يتعلم الخضوع لأوامر ورغبات الوالدين، وفي المدرسة للمعلمين وفي الحياة العملية لرئيس المصلحة أو صاحب العمل.

لذلك يرى البعض بأن طاعة الفرد للسلطة السياسية تعطيه انطباع وشعور بأنها استمرار وامتداد للسلطة الأبوية التي مارسها الأب عليه عندما كان طفلا، فالطفل يروض منذ ولادته على السلطة، فهو يشعر بالسلطة في شكل الاهتمام به من قبل أمه، حيث تقوم بإرضاعه وتغذيته في أوقات معينة، ثم وضعه في الفراش، في وقت معين، وترفعه وتغير ملابسه في وقت معين آخر..الخ، فهو يشعر بهذه السلطة التي تحيط به، فكلما كبر كلما شعر بهذه السلطة التي تعلمه الجلوس والمشي والكلام، والامتناع عن أعمال معينة والقيام بأعمال أخرى، وكلما دخل في مرحلة عمرية معينة يشعر بهذه السلطة في شكل عادات وتقاليد وأعراف، ويشعر بالسلطة في المدرسة وفي الجامعة، وفي المصلحة ثم في الدولة. معنى السلطة بهذا الشكل يصاحب إحساس الفرد منذ ولادته متمثلا في الخضوع للأوامر، إلا أن كل مجتمع له شكل معين محدد لمعنى السلطة.

هناك مجتمعات تكون هذه السلطة فيها شرعية، ومجتمعات أخرى تكون هذه السلطة غير شرعية تقوم على القهر والتسلط.

فالبعد الشرعي في السلطة، يعبر عنه قانونيا بقبول المحكومين ورضاهم وإقرارهم القوانين السائدة وخضوعهم للحكام، فهو ليس بالضرورة قائما على الاعتراف بسلطة شرعية بقدر ما يتولد عن الخوف الذي يتولد عن حيازة القوة وتوظيفها وما تملكه من أجهزة معينة[4]، كما أن القانون ليس قاعدة قانونية تولد من القاعدة الأعلى منها في المرتبة، أي ليس تاريخ مستقل بذاته، بل هو نتاج لواقع اجتماعي، فالقاعدة القانونية تولد من ضرورات الحياة فهي استجابة حقيقية لحاجات الأفراد والجماعات، لذلك نادرا ما نجد أصحاب السلطة صاغوا قوانين ضد سلطتهم ومصالحهم. وطالما السلطة ذات مضمون طبقي فالقانون يأتي انعكاسا لها ومرتبطا بها.

وإذا كان هذا المبدأ العام يكاد يصدق في الممارسة على أنظمة متعددة، إلا أننا نجد الأمر مختلف في أنظمة الدول الصناعية الغربية المتقدمة التي تقوم على احترام حقوق الإنسان وتعدد الأحزاب السياسية والانتخابات، أن القوانين تأتي انعكاسا مباشرا لعمليات كبيرة من التوفيق بين الطبقات السائدة، حيث الأحزاب السياسية قوية تعبر وتدافع عن مصالح المنتمين لها، والطبقات التي تمثلها بقوة وحسم، وكذلك النقابات العمالية الزراعية والصناعية والمهنية، ونقابات واتحادات أرباب العمل، بحيث لا يمكن تجاهل مطالب كل هذه التنظيمات القائمة وما تمثله من مصالح.

لذا، من الصعوبة بمكان أن تنفرد طبقة واحدة في هذه البلدان بصياغة قوانين تعبر وتحقق مصالحها هي فقط، وبالتالي فالسلطة هنا، مهما كانت شرعية مستقرة في يد اليمين أو اليسار، كما أنه لا يستطيع الحزب الحاكم أن يصدر قوانين تحقق مصالحه، خاصة وأن استقراره في الحكم ليس دائما وإنما محدد بمدة معينة[5]. فالأحزاب السياسية في هذه المجتمعات تتقارب من حيث القوة والفاعلية، وبالتالي ينبغي أن تعبر هذه القوانين عن هذا التوازن القائم بين مصالح الأحزاب والطبقات القائمة، خاصة وان كل طبقة تملك أسلحتها المشروعة على الدوام لاستعمالها من مظاهرات واعتصامات، هذا يكاد يكون خاصية قاصرة على هذه المجتمعات الصناعية الغربية المتقدمة.

والسلطة السياسية بهذا الشكل تستمد وجودها من تنظيم الأمة نفسها يلزم اعتراف الجماعة بها، فقد ولى عهد السلطة التي تستند إلى القوة منذ أن استشعرت الجماعة أنها صاحبة السلطة وأن الحاكم "فرد- هيئة" ليس إلا أداة تنفيذ في يدها[6].

فلم تعد السلطة تتحدد في شخص الحاكم، وهذا يعني أنها تتميز بالانفصال عن الشخص الذي يمارسها، وأصبحت الدولة هي المقر الوحيد للسلطة العامة، وظهر ما يعرف بمصطلح الرئيس بوصفه ممثلا للسلطة العليا. ولقب الرئيس في القاموس الرأسمالي، ليس مستمدا من لغة

السياسة، بل من لغة الاقتصاد فالرئيس President كلمة مشتقة من Preside بمعنى يترأس مجلساً. وليس يحكم مجلسا، مثل رئيس شركة مساهمة. وهو نظام لا يعطي الرئيس، سوى صوت واحد في مجلس الإدارة، ويشترط اختيار أعضاء المجلس نفسه في اقتراع عام أمام جمعية عمومية.

إن استعمال هذا اللقب، خارج محتواه الرأسمالي، جعله مجرد بديل جديد من لقب الملك في دول العالم الثالث، ينتحله الحاكم مدى الحياة، ويورثه أحيانا لأولاده.

والرضا بالسلطة لا يمكن أن يتم طالما كان الحاكم يستغلها لمصلحته الشخصية، لذلك لابد من توجيه السلطة نحو الصالح العام للجماعة، فهي تعد وسيلة لتنظيم الجماعة وأساسا لتنسيق القوى الاجتماعية المختلفة، بما يسمح بتحقيق الخير المشترك لصالح الجماعة(7)، وأصبح استمرار السلطة مؤمنا، رغم التغيرات التي تطرأ على أشخاص الحاكمين، أي، أصبحت قواعد القانون تحكم أكثر من الأشخاص.

ثانيا- السلطة السياسية والغير سياسية:

عندما نشير إلى أشخاص في السلطة أو إلى السلطات فإن هذا يعني أن هؤلاء الأشخاص وهذه المجموعات لها الحق في اكتساب أهمية خاصة في تكوين قراراتنا السياسية والتأثير في سلوكنا السياسي.

وهذا الحق المعترف به لم يكتسب لأن القرارات أو الأعمال قد حازت موافقتنا أو موافقة الآخرين، ولكن لأن النصيحة أو الأمر نابع من السلطات.

لذلك يرى بعض الفقهاء أن كل سلطة هي بالقطع سلطة سياسية، ففي رأي هؤلاء أن أرباب العمل في مشروعاتهم والرؤساء الدينيين في الكنائس والقادة في أية تنظيمات أو جمعيات يمارسون سلطات سياسية شأنهم شأن الحكام في الدولة ويشاركه في ذلك فريق من علماء الاجتماع السياسي، الذين يرون أن العلم أو علم الاجتماع السياسي هو علم السلطة بشكل عام(8).

والبعض الآخر يخالف الرأي السابق ويعتقد أن مفهوم السلطة السياسية يقتصر فقط على تلك السلطة التي يمارسها الحكام داخل الدولة. وأن علم الاجتماع السياسي هو علم الدولة ويقترب هذا المفهوم من مفهوم النظم السياسية الذي يعني جوهريا بأنظمة ومؤسسات الدولة، بل يذهبون إلى أكثر من ذلك عندما يقصرون علم السياسة على علم السلطة أو علم الدولة(9).

وبدون الدولة التي تصدر القوانين وتملك سلطة تنفيذها لا يمكن القضاء على الفساد. وقد تسببت مفاسد ومظالم البابا في سقوط هيبة الكنيسة وقيام الثورة ضدها. وقد لاقت هذه الثورة قبولا حسنا من جانب الملوك الذين وجودا في الحركة الجديدة تقوية لسلطانهم ونفوذهم على حساب نفوذ وسلطة البابا. وقد تطور هذا الاتجاه إلى أن تم الفصل بين الكنيسة والدولة في معظم الدول الأوروبية، وأصبح للدولة السلطة السياسية المطلقة دون أي تدخّل من جانب الكنيسة، مع عدم تدخل الدولة

في الشؤون الدينية، وهو الاتجاه الذي لا يزال سائدا في كثير من الدول.

ويقود هذا بالطبع إلى نتيجة مؤداها أن هناك تعارضا جوهريا بين طبيعة الدولة والمجتمع وبين طبيعة الجماعات الإنسانية الأخرى، ويفترض هذا أن السلطة داخل الدولة وداخل المجتمع ذات طبيعة مخالفة للسلطة في الجماعات الإنسانية الأخرى[10].

وقد أسست على هذا المفهوم المتقدم نظرية ظهرت في نهاية العصور الوسطى ونعني بها نظرية "السيادة" "لجان بودان" الذي أرسى أسسها. وقد حاول بودان أن يقدم نظرية جديدة للدولة وأن يجد حلا للمشكلة السياسية التي عمت أوروبا حينئذٍ، وهي مشكلة الطاعة للحاكم والولاء للدولة، ويعني هذا الفصل التام بين السياسة والدين مادام شرط أن يكون الفرد مواطنا في دولة ما هو أن يخضع فقد للسيادة أو "السلطة العليا".

ولتوضيح ذلك يفرق بودان بين الجنسية والقومية، حيث يوجد في الدولة أشخاص كثيرون قد يختلفون من ناحية المذهب أو اللغة أو العادات أو التقاليد، ولكنهم يتفقون في شيء واحد هو الخضوع للسلطة، وإذا وجدت جماعات متجانسة من ناحية العقيدة واللغة والعادات والتقاليد والآمال، فإن ذلك لا يعني بالضرورة أنها تكون دولة بل تكون ما أطلق عليه أسم قومية. وقد تستطيع هذه القومية أن تكون دولة بمفردها، فإذا كونت دولة كان الأساس فيها الخضوع للسلطة. وقد تضم الدولة جماعات قومية مختلفة.

والواقع أن هذا التفسير كان لتبرير وجود جماعات ذات عقائد مختلفة داخل الدولة، وكان يعطي هذه الجماعات حقوقا متساوية من الناحية السياسية، عن طريق تقديم تفسير عام ينطبق على كل هذه الجماعات وهو الخضوع للسلطة، إذ طالما كان الفرد يخضع للسلطة العليا فهو يتمتع بحقوق مساوية للآخرين[11]. لذلك يمكن القول بان السلطة العليا في الدولة هي السلطة التي يخضع لها جميع المواطنين داخل الدولة، وهي سلطة دائمة لا تتقيد بوقت ولا يمكن التنازل عنها أو التصرف فيها كما أنها لا تخضع لأي قانون.

فالسيادة تفترض أن الدولة مجتمع كامل لا يعتمد على أحد ويسيطر على كل الجماعات الأخرى داخله، ويترتب على هذا أن الحكام في الدول يملكون صفات خاصة، ولا ينبغي أن يكونوا موضع مقارنة مع الرؤساء والقادة في التجمعات الإنسانية الأخرى.

فالسيادة تتعلق بالدولة كجماعة إنسانية أساسية كاملة، وبالتالي يفترق حكامها عن أولئك الحكام في الجماعات الإنسانية الأخرى الأقل شأنا من الدولة، كرؤساء القبائل وحكام المدن، ولتكملة طابع التقديس على حكام الدولة، نادى جزء كبير من الفقه في هذه الفترة بأن الحكام هم الآلهة أنفسهم، وفي عصور تلت قالوا أنهم من أصلاب الآلهة ثم بعد ذلك اكتفوا بأنهم رسل الآلهة ومبعوثوا العناية الإلهية، وهكذا أسبغت صفة القداسة على الدولة وحكامها[12].

وعارضت مفاهيم أخرى تلت هذا القول السابق بمقولة أن السلطة داخل الدولة لا تفترق في طبيعتها عن السلطة داخل التجمعات الإنسانية الأخرى، وإنما الفرق في درجة كمال تنظيم الدولة الداخلي وبالتالي درجة الخضوع والطاعة. إذن، الفرق ليس في الطبيعة بقدر ما هو فرق في الدرجة فقط، وهكذا أراد هذا المفهوم أن ينزع صفة القداسة عن الدولة وحكامها مستندا إلى أن "السيادة" عبارة عن أيديولوجية معينة تندرج تحت نظام العقائد وليس حقيقة مادية.

وبالرغم من مبالغة الرأي الأول وغلوه في قداسة السلطة السياسية وحكام الدولة، إلا أنه لا نستطيع أن نسلم بأن السلطة السياسية داخل الدولة هي من نفس طبيعة السلطات الأخرى داخل التجمعات الإنسانية، فنحن نعرف هذه المبالغة إذا عرفنا الظروف التي قيل فيها بالرأي الأول، والتي كانت عبارة عن توحيد الدولة ضد أمراء الإقطاع، فوجد الملوك الفقهاء الذين يدافعون عنهم ويؤيدونهم شأنهم شأن الكتاب الذين يلتحقون بالسلطة يدافعون عنها ويشيدون بنيانا نظريا للدفاع عنها.

إن السلطة التي تتمتع بها الدولة لها طابع خاص، وصفات ذاتية تميزها عن غيرها من السلطات العامة والخاصة على السواء، وهذا القول قد لا يتفق مع من يطلق اسم "السيادة" على السلطة السياسية في الدولة، ويرى أن هذا خلط بين السلطة في ذاتها وأوصاف السلطة، فالسيادة ليست في الحقيقة إلا الصفة التي تتصف بها السلطة السياسية في الدولة.

وقد أخذت فكرة السيادة تكتسب قبولا عاما من كثير من الفقهاء السياسيين، إلا أن مفهوم السيادة في نظرهم كان يختلف تبعا لاختلاف الظروف من حيث الزمان والمكان والعوامل الاجتماعية والثقافية والاقتصادية. وصفة السيادة مقتضاها أن هناك سلطة عليا لا يسمو عليها شيء ولا تخضع لأحد، ولكن تسمو فوق الجميع وتفرض نفسها على الجميع، ومقتضى السيادة أيضا أن سلطة الدولة سلطة أصيلة أي لا تستمد أصلها من سلطة أخرى[13]. ومن نافلة القول أن نشير إلى أن للسيادة وجهين: سيادة خارجية وأخرى داخلية، الأول تعني أن الدولة لا تخضع لأية سلطة أخرى وبالتالي فهي مستقلة عن أية ضغوط قاهرة، وتدخلات من جانب الدول الأخرى[14]. وبمعنى آخر فالدولة مستقلة عن غيرها، وإدارتها ذاتية ومستقلة ولا تتأثر بإرادة أية قوة أجنبية، والثانية تشير إلى وجود شخص أو جماعة من الأشخاص أو جمعية من الجمعيات، في أية دولة مستقلة، ويكون لهذا الشخص أو الجماعة. أو الجمعية القوة والسلطة القانونية النهائية لإصدار الأوامر وفرض الطاعة لسلطتها. هذه السلطة العليا تكون مطلقة وشاملة على كافة الأفراد والجماعات داخل الدولة، فهي تصدر الأوامر إلى كافة الأشخاص والهيئات الموجودة داخل الحدود الإقليمية للدولة ولكنها لا تتلقى أية أوامر من أي من هؤلاء الأشخاص أو الهيئات، فإرادتها مطلقة وليست هناك أية قيود أو حدود قانونية عليها[15]. ويترتب على هذا أن سيادة الدولة لا حدود لها داخليا وخارجيا.

ثالثا- المفهوم الليبرالي للسلطة:

تعرض كثير من الفقهاء لمفهوم السلطة وبيان عناصرها، وتشكل أعمالهم تراثا في هذا الصدد.

ففي القرن السابع عشر، عرف "توماس هوبر" السلطة بأنها عبارة عن الوسائل التي تستخدم لتأمين الحصول على خير محتمل في المستقبل[16]. وهذا التعريف-كما هو واضح- فضفاض متسع من ناحية وضيق من ناحية أخرى، فهو متسع لأنه يربط بين السلطة ومجموع الموارد المتاحة للإنسان لتحقيق أهدافه، وبالتالي يصعب التمييز بين السلطة والثروة، كما انه تعريف ضيق لأنه يشير إلى السلطة كشيء مادي ملموس، وهو احد جوانب السلطة، فكما أنها قد تكون ذات طابع مادي فإنها في أحيان أخرى قد لا تكون كذلك[17].

وترى مجموعة أخرى من الفقهاء أن السلطة بشكل خاص من أشكال القوة المرتبطة بوضع شرعي، أي أن السلطة قوة رسمية، وبدون القوة لا تتحقق السلطة، وبالتالي عرفوا السلطة بوصفها قوة محدودة معياريا لها عقوبات وجزاءات[18].

وترى مجموعة ثالثة من الفقهاء، أن مفهوم السلطة يعتمد على قبولها، أي على الطرف الخاضع لها، فالربط بين قبول الخاضعين للسلطة وبين فهمهم للاتصال التنظيمي وهذا يعني ولو ضمنيا أن كل من لا يقبل السلطة يعد فهمه ناقصا لها، وأن العيب فيه، وبالتالي يتعين أن تقدم نصائح مغلفة علميا لكل حائز سلطته لمساعدته في السيطرة على الآخرين[19].

وفي الثلاثينيات من القرن العشرين، انتهى "فريدريك وتكنيس" إلى أن المجال الصحيح لعلم السياسة ليس دراسة الدولة أو أية مؤسسة أخرى، وإنما هو دراسة جماعة يمكن أن تكون مثالا لمشكلة السلطة[20].

ثم ظهر في الخمسينيات تعريف يقول أن الاهتمام الأول لعلم السياسية هو السلطة السياسية في المجتمع من حيث طبيعتها وأسسها وخطوات عملها ومجالها ونتائجها على السلطة أو المحافظة عليها، كذلك ممارسة السلطة أو النفوذ على الآخرين أو مقاومة تلك الممارسة. وهنا استخدمنا مصطلح النفوذ ليشمل السلطة والقوة وإن كانت هناك فروق بين المصطلحات، ومع ذلك فثمة حاجة إلى كلمة شاملة تضم الثلاثة، وفي ظل هذا الاستخدام تصبح السلطة والقوة حالات خاصة للنفوذ.

وفي عقد الخمسينيات أيضا عرف عالم آخر السلطة بأنها السيطرة على عقول وأفعال الآخرين، وأوضح أن هناك فرقا بين السلطة والسياسة والقوة العسكرية، فالأولى تعني وجود علاقة سيكولوجية بين عقلين، بينما ترتبط الثانية بالعنف أي بوجود علاقة عضوية بين جسمين يبلغ احدهما من القوة حدا يمكن من السيطرة على حركات الجسم الآخر، ورأى أخر يرى أنها القدرة على التأثير على الآخرين دون التأثير بنفس القدر[21].

وبنظرة متعمقة نجد أن السلطة السياسية أشمل وأعم من القوة العسكرية، وتعتبر هذه الأخيرة إحدى عناصرها، وبالتالي فهي ليست مستقلة بنفسها ومساوية للسلطة السياسية، ويؤكد ذلك "كلاوزفيتز" الذي يرى الحرب هي استمرار للسياسة بوسائل أخرى.

إن الصراع الذي هو لب السياسة يظل سياسة سواء تمت ممارسته سفاهة أو بعنف وبالتالي فإن القوة العسكرية يمكن اعتبارها فرعا من السلطة وليست بديلا عنها[22]، وعلى هذا فإن السلطة السياسية تتكون من عناصر متعددة وتتضافر مع بعضها بحيث تكون بنياناً واحدا هو السلطة السياسية، وبالتالي فهي مزيج من القوة العسكرية والاقتصادية والتعليم والثقافة والدعاية والإعلان.

ففي المجتمعات الليبرالية في غرب أوروبا لا تستهدف- بالضرورة- القرارات المتخذة من قبل السلطة تحقيق مصالح الطبقة الرأسمالية المسيطرة بمقولة إن هذه المجتمعات شهدت تطورات عدة في كمية الحريات ونوعيتها التي يتمتع بها الناس، وفي قدرة الطبقات الأخرى في تنظيم نفسها والتعبير عن مصالحها من خلال هذه التنظيمات، بحيث تشكل هذه التنظيمات والتجمعات قوى ضاغطة تضع السلطة حسابها في اعتبارها عند صدور قرار ما.

ورث العالم الغربي عن الإغريق فكرة الحرية لا على أنها نظام عملي، بل على أنها مثل أعلى. ثم تطورت بعد ذلك فظهرت في شكل الليبرالية مع التأكيد على الحرية الفردية للإنسان.

وأود أن أشير هنا إلى أن الحرية الفردية كمذهب سياسي هي نتاج للآراء والأفكار التي برزت في عصر النهضة، كما هي انعكاسا للآمال الاقتصادية والدينية والاجتماعية والسياسية للطبقة التجارية التي نشأت في ذلك الوقت. وقد كان عصر النهضة هو الذي أنتج فكرة الفرد المستقل، أو ما يسمى بالإنسان الذي ليس له سيد[23].

فعندما نجحت حركة الإصلاح الديني في القضاء على النظام الكهنوتي، وفكرة الاعتماد على وسيط بين الإنسان وبين الله، استحوذت الشخصية الفردية المستقلة على أهمية أكبر، ذلك أن مسؤولية الخلاص أصبحت مسالة شخصية بحتة تعتمد على الفرد نفسه وليس على أي وسيط، فكانت أوروبا تعتبر مجتمعا واحدا، والخلافات الداخلية تفض بواسطة سلطة عليا واحدة، فلم تظهر الحاجة لقواعد تنظم العلاقات، ولكن بعد تطور حركة الإصلاح الديني ظهر انقسام كامل بين الدول بعضها البعض وأصبحت الدول لا تخضع لسيد واحد لا من الناحية الدينية ولا المدنية. وتسبب ذلك في حروب مدمرة ولم توجد طريقة لفض المنازعات أو الحروب أو لعقد الصلح، وبالتالي ظهرت الضرورة القصوى لإيجاد قواعد ملزمة لجميع الدول في أوروبا. حيث ظهر ملوك يمارسون السلطة المطلقة المستبدة كـ " لويس الرابع عشر" في فرنسا، و"فيليب" في اسبانيا، و"إليزابيث" في بريطانيا، هؤلاء الملوك كانوا لا يدينون بالولاء إلا لأنفسهم، ولا يعترفون بأي سلطة خارج حدود بلادهم.

كما كانوا لا يعترفون ولا يخضعون لأي قانون خارجي، كما شهد القرن السابع عشر أيضا التوسع الأوروبي والاستعمار للعالم الجديد. وضع هوبز نظريته لتبرير سلطة الملك المطلقة ، هذا التبرير أنقص من سلطة البرلمان الانجليزي الذي كان في ذلك الوقت يمثل طبقة معينة من طبقات الشعب هي: النبلاء والأمراء وأصحاب الأراضي الزراعية.

ولما قامت ثورة "كروميل" نجد أنه أراد تدعيم سلطة البرلمان، أي تدعيم سلطة النبلاء والأمراء، وذلك لأن كرمويل نفسه نبيل من النبلاء، ولكي يصل لهذا الغرض كان لابد من ثورة مسلحة ضد الملك المستبد، وذلك بتكوين جيش من الفلاحين وكذلك سكان المدن الذين لا يملكون شيئا وليس لهم أية حقوق سياسية حتى ذلك الوقت. وبعد نجاح الثورة قام كروميل بإنشاء حزب جديد من هؤلاء أطلق عليه اسم حزب المساوين[24].

ويهمنا هنا أن نتكلم بإيجاز عن جماعة المساوين، فنجد أن هذا الحزب تكونت له فلسفة سياسية ونظرية سياسية خاصة بهم وذلك على يد زعيم الحزب "جون للبورن" الذي ركز فلسفته على أساس القانون الطبيعي، حيث أعطى الأفراد حقوقا ذاتية، وان المنظمات السياسية والاجتماعية إنما وجدت للمحافظة على هذه الحقوق الذاتية، وهذا هو المبرر الوحيد لوجود الدولة أصلا. فحركة الحزب ترمي إلى إقرار هذه الحقوق الفردية لا الجماعية ومن هنا تأتي أهمية دراسة هذه الحركة بالنسبة لدراسة مذهب الحرية الفردية. وبذلك يرى أنصار الحزب أن السلطة ملك للشعب دائما وليست ملكا للبرلمان ولا يمكن أن تنتقل إليه إلا بتوكيل عن الشعب، وبهذا يستطع الشعب أن يسيطر على البرلمان.

فالتمثيل الشعبي الكامل في انجلترا لم يبدأ إلا منذ عام 1832، وفكرة الفردية والمذهب الفردي لم تأخذ تطورها الكامل إلا في منتصف القرن التاسع عشر على أيدي "جون ستيوارت ميل" و"سبنسر" ومهد لها "جون لوك"، بتأكيده أن للإنسان حقوقا وحريات أساسية لا يمكن أن تمس.

أما في فرنسا فخلال القرن السابع عشر، لم يوجد بها اهتمام بالفلسفة السياسية على مستوى ثقافي مرتفع[25]، وذلك نظرا لأن فرنسا في ذلك الوقت كانت تحكم بواسطة طبقة تحاول أن تفرض السيطرة التامة على جميع الأقاليم الفرنسية وتطورت إلى نظام حكم ملكي استبدادي، وكان هذا النظام يعتمد على النشأة المقدسة للسلطة.

ومنذ القرن الثامن عشر بدأ الاهتمام الفكري في فرنسا يتجه نحو تمجيد الدستور الفرنسي القديم الذي كان قائما على وجود توازن بين السلطات في فرنسا. كما بدأت تظهر مدرسة فكرية جديدة اعتمدت على الفلسفة الانجليزية، وبالذات على كتابات هوبز ولوك[26]، التي هي أساس تطور الحياة السياسية في انجلترا والتي أرجعوها لفكرة القانون العام، وكان أول كاتب أظهر الروح الجديدة في فرنسا هو مونتسكيو الذي حاول أن يوفق بين الفلسفة الانجليزية وبين تطبيق هذه الفلسفة في فرنسا، ولذلك

أوجد فكرة تسهل له هذه المهمة لأنه لا يستطيع تطبيق الفلسفة الانجليزية كما هي في فرنسا، لأن القانون في فرنسا مختلف، حيث كان مونتسكيو في الواقع مدفوعا بخوف كبير على الحريات في فرنسا، وكان يخشى من ضياع الحريات الفردية في فرنسا[27]، لذلك نجده يحاول وضع جميع السلطات لا في أيدي أشخاص بل في شكل قوانين أساسية حتى لا يمكن للملك الاستحواذ عليها، وهذا هو السبب الذي جعله يصر على فكرة تقسيم السلطات في الدولة.

عاش مونتسكيو في انجلترا التي كانت ملجأ لفكرة القانون الطبيعي، وهو يريد استخدام هذه الفكرة ولكنه وصل لنتائج عكسية: القانون الطبيعي قانون واحد، وان كل شيء له طبيعة خاصة، ومن هذه الطبيعة تنتج تصرفات حتمية، وهذه التصرفات قواعد طبيعية لا يمكن للإنسان أن يحيد عنها، والحكومة الرشيدة هي التي توجد الظروف المناسبة لكي تجعل هذا التصرف الطبيعي ممكنا، أي تمكن هذه العلاقات من أداء وظيفتها الطبيعية. وقسم مونتسكيو الحكومات إلى ثلاث أشكال: الجمهورية، والملكية، والاستبدادية[28].

ويعتقد مونتسكيو أن النظام السياسي الأصلح يختلف من بلد إلى آخر، ومن زمن إلى آخر، بحسب طبيعة البلد الجغرافية وتاريخه ومساحته وظروفه، ولكن النظام المثالي هو الذي يحقق الحرية، أي حرية المواطنين، وتعتبر نظرية فصل السلطات من أهم الأعمدة التي قام عليها مبدأ الحرية الفردية، وكان مونتسكيو يرى أن الضمانة الأساسية لتحقيق الحرية هي الفصل بين السلطات[29].

ففي كل دولة تمارس الهيئات الحكومية ثلاث وظائف رئيسية هي التشريع والتنفيذ والقضاء، وقد أوضح مدى المخاطر التي يؤدي إليها تركيز السلطات التي تقوم بأداء هذه الوظائف الثلاث في يد واحدة، فقال أن الإنسان بطبعه ينحرف نحو السيطرة والطغيان، فإذا اجتمعت له السلطات جميعا، فلن يقف في سبيله شيء وسينتهي الأمر حتما إلى الاستبداد بالحكم، لذلك كان لابد من توزيع السلطات على هيئات مختلفة تراقب الوحدة الأخرى، وتحول دون طغيانها، وبذلك يقوم التوازن بين السلطات، وتتحقق الرقابة المتبادلة وهذه حماية للحريات.

وزيادة في تأكيد التوازن والاعتدال، يرى مونتسكيو تقسيم الاختصاصات داخل الهيئة الواحدة، فالهيئة التشريعية مثلا تقسم إلى مجلسين، يكون اتفاقهما ضروريا لصدور القانون. وقد استهوت آراءه رجال الثورة الأمريكية كذلك، فأقاموا دستورهم على أساس الفصل بين السلطات.

وتصدى الفقه الأنجلو أمريكي لمحاولة دراسة السلطة وبيان عناصرها، وتشكل أعمالهم تراثا هائلا في هذا الصدد، من "ماكس فيبر"، و"جورج سيل"، و"جورج هافانز" و"بيتر برنارد" إلى "رالف دارندوف" و"لويس كوزر" و"كنجزلي ديفر" و"ماكيفر" و"بتربلار".

فمن ناحيته يرى "هارولد لاسويل" أن السلطة بشكل خاص من أشكال القوة المرتبطة بوضع شرعي، أي أن السلطة قوة رسمية وفي نفس الاتجاه تسير محاولات "روبرت بيريسدت[30]" الذي يرى أنه بدون القوة لا تتحقق السلطة، ونفس التوجه لدى "كنجزلي دافيز" الذي عرف السلطة بوصفها قوة محدودة معياريا لها عقوبات وجزاءات[31]. والبحث على كل هذه المحاولات أنها تخلط بين مفاهيم القوة والسيطرة والقيادة، ولم تحدد بشكل دقيق السلطة وعناصرها، الأمر الذي يؤدي إلى عدم وضوح تعريف جامع مانع ينسجم مع الأسلوب العلمي في البحث للسلطة، ولعل في محاولات "دونكان ميشيل" الذي يرى أن القوة أكثر قسرا من السلطة المعتمدة على ركائزها الشرعية، تتعارض مع الفرض الأول الذي يجعل "القوة" هي المحور الجوهري للسلطة، أكثر قربا من الصحة. ويربط أخر القوة بشخصية الأفراد، وأنها ترتبط بقدر واضح من الخصائص المميزة لشخصية حاملها، وهو يلتقي هنا مع تصنيفات "ماكس فيبر" بين السلطة البطولية الملهمة وبين غيرها من أنماط السلطة التقليدية مثلا.

وتربط محاولات "ماكس فيبر" بين السلطة وبين صفات الأفراد وثقافتهم وتعتبر الثقافة متغيرا مستقلا والسلطة المتغير التابع، أي تفسير المتغير الوسيط "السلطة" بمتغير آخر مثله وهو "الثقافة" دون ردهما سويا إلى أصل اجتماعي أكثر جذرية وعمقا[32]. فالثقافة كما هو واضح تختلف أساسا من مجتمع إلى آخر حسب ظروفه الاقتصادية والسياسية والتاريخية والاجتماعية، فثقافة المجتمع الفرنسي تفترق عن ثقافة المجتمع الأمريكي، عن ثقافة المجتمع الليبي، بل أكثر من ذلك أن ثقافة مجتمع واحد تختلف من مرحلة إلى أخرى في نفس المجتمع، بل إن ثقافة الأفراد في الريف تختلف عن أولئك في المدينة، ويدلل على ذلك تلك التغيرات الهائلة في التفكير والنظرة إلى الحياة التي دخلت على أولئك المهاجرين من الريف إلى المدن واستقرارهم فيها، وتوليهم وظائف وحرف مغايرة لوظائف والحرف التي كانوا يقومون بها في الريف، بل نقول أن هناك ثقافات فرعية طبقية متباينة في المجتمع الواحد.

ووفقا لذلك أن مفهوم السلطة يعتمد على ميولها، أي على الطرف الخاضع لها، بمعنى تم الربط بين قبول الخاضعين للسلطة وبين فهمهم للتنظيم، وهذا يعني ولو ضمنيا أن كل من لا يقبل السلطة يعد فهمه قاصرا وناقصا لها وان العيب فيه، وبالتالي يفترض أن تقدم المساعدة لكل حائز سلطة في السيطرة على الآخرين[33].

ومفاد هذا كله أن السلطة يجب أن تتجاوز الأبعاد الشخصية والعلاقات الشخصية لترتبط بالعلاقات الاجتماعية والتي يدخل بينها بالأساس العلاقات الإنتاجية، والعلاقات بين الطبقات الاجتماعية، وبالتالي يفترض فهم السلطة في علاقتهم بالطبقات الاجتماعية في تفاعلها وليس بكل طبقة منعزلة وذلك لأن ممارسة طبقة محددة لسلطتها يتوقف على الطبقات الأخرى.

رابعا- المفهوم الماركسي للسلطة:

يعكس هذا الاتجاه الانجازات الفكرية التي طرحها "ماركس" و"انجلز"، التي كان لها تأثير كبير على دراسة السلطة السياسية في المجتمع ولكن من زاوية مغايرة للدراسات الغربية، والمتأمل لتلك الأفكار والانجازات الفكرية سوف يلحظ على الفور أنها تزخر بمفاهيم عديدة وقضايا كثيرة، ونماذج تفسيرية محددة. أي أن هذه الأفكار والانجازات تتوافر لها الشروط الكاملة لبناء النظرية.

قدم ماركس منهاجا في دراسة الظاهرة السياسية، ويعد أحد رواد علم الاجتماع السياسي، وطبق أفكاره العامة عن طريق تحليل بعض الوقائع والأحداث الهامة، مثل مفهوم الإنتاج، والطبقة، والصراع، والتبعية، والاستغلال، والايديولوجيا، فتلك هي بعض المفاهيم التي صاغها ماركس، وأسس- بناء عليها- قضاياها النظرية ونموذجها التفسيري في دراسة الظواهر السياسية(34).

وتطرق ماركس إلى الظروف التاريخية للجمهورية الفرنسية الثالثة، وحاول أن يحدد ويصف بمصطلحات محددة خصائص وطبيعة الصراعات التي كانت قائمة وقتذاك بين الفرنسيين، مؤكدا بشيء من الوضوح أن مثل هذه الصراعات ناشئة عن الاختلافات والتباينات في الأسس الطبقية لمختلف الجماعات المتصارعة.

وتجد السلطة تجسيدها أو وعاءها في الدولة، ولما كانت الدولة هي دولة الطبقة الأكثر قدرة وسيطرة من الناحية الاقتصادية، فالطبقة المسيطرة اقتصاديا تسود سياسيا وتحصل على وسائل جديدة تمكنها من مزيد من السيطرة. لذلك، غاص ماركس بعمق في قلب النظام الاقتصادي، وكشف عن المبادئ الحاكمة لهذا النظام، كقانون فائض القيمة الذي حسب ماركس أنه من خلال هذا القانون ستصبح الطبقة الرأسمالية طبقة مهيمنة ومسيطرة(35).

تلك هي الرؤية العامة الحاكمة لنظرة ماركس إلى العالم، وتلك هي الأركان العامة لنظريته الاجتماعية التي تأسيسا عليها ينبغي تفسير الظواهر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. وعلى ضوء هذه الرؤية العامة، حاول ماركس أن يطرح مجموعة من القضايا لتفسير الفعل السياسي، وخاصة فيما يتصل بجهاز الدولة. وهكذا فإن هناك دولة ما لقهر العبيد ودولة الإقطاع ودولة البورجوازية، الدولة إذن هي منظمة الطبقة المالكة ومهمتها الأساسية حماية هذه الطبقة ضد الطبقات غير المالكة وهي التعبير السياسي عن سيطرة طبقة معينة. ويعني هذا أن السلطة لا تنشأ من فراغ ولا توجد مستقلة عن الطبقة، فليس هناك سلطة في حد ذاتها بقدر ما هي سلطة الطبقة. غير أن هذه التوجهات دفعت ماركس إلى إعادة النظر في هذه الآراء السابقة:

أولها: أعطى اهتماما أكبر لطبيعة الدولة وقوتها، وآلياتها، حيث يذكر أن الدولة يمكنها أن تقوم بعملية الاستقلال لصالح الحكام أنفسهم، ومن ثم تصبح الدولة هدفا في حد ذاته، يظفر بها من يحوز السلطة الأقوى. ووصل ماركس إلى ذلك من واقع

دراسته للأنظمة الطفيلية التي تستغل المجتمع وتبقي على عجزه عن طريق استغلال العداء بين الطبقات. وهذا ما كان في عهد الإمبراطورية الثانية في عهد نابليون الثالث والدولة البروسية[36]. وهذا يعني أن الدولة يمكنها أن تلعب دورا مزدوجا من حيث كونها أداة لطبقة معينة من ناحية وهدفا في حد ذاته تتمتع بقدر من الاستقلالية من ناحية أخرى.

وثانيها: نشوء الدولة إلى حد بعيد بالتأثير المباشر لمقتضيات عملية الإنتاج الاجتماعية، بمعنى أن الدولة ووفقا للرأي السابق، حيث أنها تعبير عن انقسام المجتمع إلى طبقات والتعبير عن سيطرة إحدى الطبقات، يستثني منها بعض المجتمعات التي تطلبت طبيعتها قيام سلطة مركزية لتنظيم شؤون الري كالصين مثلا، حيث كانت الحياة المدنية شبه مستحيلة لولا الأعمال القائمة التي نظمت مجرى الأنهار الكبرى وفيضاناتها وأمّنت الري[37].

وثالثها: أنه قد ينشأ وضع تتعادل فيه القوى النسبية للطبقات المتصارعة، هذا الوضع يقول عنه ماركس أنه ظهر عندما فقدت الطبقة البرجوازية قدرتها على الحكم، في وقت لم تكن الطبقة العاملة قد امتلكت هذه القدرة بعد، وفي هذا الوضع يمكن أن ترتفع الدولة فوق الصراع الطبقي وتتمتع بشيء من الاستقلال، وهذا ما يسمى بـ"البونابرتية" التي لها شكل خاص للقيصرية في إطار الدولة الرأسمالية، هذا الشكل هو عبارة عن نوع من التوازن الذي ينتج عن وضع كان يمكن ان يؤدي في حالة استمرار الصراع إلى حدوث أزمات وتدمير كافة أطرافه.

إن هذه الآراء تعرضت لانتقادات بعض علماء الاجتماع والسياسة على السواء، فهو وإن كان يرجع الأحداث– خاصة السياسية- للوقائع الاجتماعية، إلا أنه لا يحسب أي حساب لأثر النظم السياسية المختلفة في تغيير المجتمع، ومن ثم وصف هذه النظرة الطبقية التي تعبر عن نوع من الرد الذي يتجاهل الكثير من العوامل الثقافية والنظامية. ثم إن النزعة الحتمية الاقتصادية التي تبطن هذا الاتجاه يتعذر معها عقد المقارنات التي تعتبر ضرورية، نظرا لأنها تسلم بعمومية نمط تاريخي معين[38].

ولعل هذه الانتقادات التي وجهت إلى الماركسية الكلاسيكية، قد دفعت بإتباع ماركس إلى إعادة النظر في قضاياه النظرية بشأن ما هو سياسي، وجعل الإطار الأساس للماركسية أكثر تكيفا وملائمة للوقائع السياسية والتاريخية التي شهدها القرن العشرين، حينما أعطى اهتماما أكبر لطبيعة الدولة وقوتها، وآلياتها أكثر من تلك التي منحها ماركس إياها. كما منح "لينين" اهتماما واضحا للتطور العالمي للرأسمالية في القرن العشرين، وذلك في إطار "الامبريالية".

ولقد لعب انطونيو جرامش Antonio Gramsci دورا بالغ الأهمية والتأثير في إطار الفهم المعاصر للتصور الماركسي الحقيقي، مشيرا إلى الأوجه المتعددة لقوة الدولة من الناحية السياسية والاقتصادية والأيديولوجية، وتلك الأوجه هي التي من شأنها أن تعزز وتثبت وتدعم

السيطرة. أو ما أطلق عليها مصطلح "الهيمنة" Hegemony الطبقية(39).

وهكذا نرى أن السلطة عند ماركس هي سلطة طبقة تسيطر على الدولة وتستخدمها كأداة لقهر الطبقات الأخرى في سياق صراع الطبقات، إلا أن هناك بعض الاستثناءات التي تقوم فيها السلطة وتسيطر على الدولة ولكن ليس لحساب طبقة بعينها.

خامسا- السلطة في البلدان المتخلفة:

لقد تزايد الاهتمام بمشكلة التخلف وعدم التكافؤ في مستويات المعيشة والتطور التكنولوجي بين الدول. والواقع أن ظاهرة التخلف ظاهرة قديمة وأن الجديد في الأمر هو الشعور بأهمية هذه المشكلة حتى أصبحت تحتل مكانا أساسيا من الاعتبار.

فعلى المستوى المنطقة وإلى وقت غير بعيد، كانت شعوب البلدان المتخلفة تبدو وكأنها قد استسلمت لهذه الظاهرة، ومنذ الحرب العالمية الثانية أصبحت أكثر تساؤلا وانتقادا لما يحيط بهم من أوضاع وأخذ الشعور بمساوئ ومضار كل أشكال التخلف يتزايد.

ينبغي أن يكون واضحا أنه عند الحديث عن البلدان المتخلفة لا تقفز بلد معينة أمام أعيننا وإنما نحاول أن نتلمس الخصائص العامة التي تشترك فيها كل البلاد المتخلفة. ولا يعني هذا أن البلاد المتخلفة على درجة واحدة من التطور والنمو، وإنما هناك اختلاف في الدرجة بينها، مرة يتسع ومرة يضيق، وتارة تبرز سمة من سمات التخلف في بلد ما بوضوح بينما تبرز سمة أخرى في بلد آخر.

وقاد هذا بلا شك إلى اختلاف درجة التطور الاجتماعي من بلد إلى آخر، وهذا بدوره أدى إلى اختلاف في القوى الاجتماعية، وتصنيفها فالسحرة والكهنة مثلا مازالوا يلعبون دورا رئيسا وواضحا في السلطة في عدد من البلدان الإفريقية، بينما تنعدم هذه الفئة من خريطة القوى الاجتماعية في بلدان أخرى(40).

إن الرغبة في التصدي للأوضاع القائمة، وتغييرها قد ساعد على هذا الاتجاه حصول الكثير من البلدان المتخلفة على استقلالها فتحررت من السيطرة الاستعمارية، وأصبحت حركات التحرر لا تسعى إلى تحقيق الاستقلال السياسي فحسب، بل تعمل أيضا لبلوغ الاستقلال الاقتصادي.

أولا- البيئة الاقتصادية والسياسية:

إن المشكلة الاقتصادية مشكلة عامة بالنسبة لكافة المجتمعات مهما كانت درجة تقدمها أو تطورها. ومن نافلة القول أن مستوى هذه المشكلة وتبعاتها تختلف في الدول المتطورة عنها في الدول المتخلفة، لأن البلدان المتخلفة لا تمتلك خطط وأدوات المعالجة والمواجهة ولم تستطيع بعد تكوين بنيانها القوي لأن معاناتها أكبر وظروفها الذاتية والموضوعية أصعب.

وتعاني من ضعف الهياكل والبرامج الاقتصادية والأجواء السياسية السليمة. وأطلق اسم البلدان المتخلفة على تلك البلدان التي كانت مستعمرة ونالت استقلالها السياسي ابتداء من نهاية الحرب العالمية الثانية، ونتيجة للاستعمار المباشر الطويل ورثت تركة استعمارية مثقلة بكل أنواع التخلف والقهر على كافة الأصعدة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

فهذه البلدان لم تتطور طبيعيا ومازالت تحمل كل سمات التخلف والتأخر الذي تعكسه الأبنية الاقتصادية المفككة والمشوهة، والتركيب الاجتماعي غير المتوازن الغارق في القبلية العصبية العشائرية، حيث يتغلب الولاء القبلي أو الطائفي أو الأسري على الولاء للوطن فضلا عن وجود طبقة قليلة غير منتجة أصلا في العملية الإنتاجية تحوز عائدا ضخما من الناتج القومي، بينما الغالبية العظمى من السكان تكاد لا تجد ما تفي به حاجاتها الأساسية من مأكل وملبس ومسكن، يضاف إلى هذا تلك العادات والتقاليد المتأخرة والتي تعوق التقدم والنمو يحمي هذا ويشجعه وجود ثقافة سلفية متأخرة تسد كل مناهج التفكير واستعمال العقل في البحث والسلوك.

ويضرب كل من الجهل والمرض والفقر معظم سكان هذه البلدان[41]. فالأمية تبلغ معدلات عالية، كذلك ارتفاع معدل الوفاة بين الأطفال وارتفاع معدل المواليد وانخفاض الدخل الفردي والنشاط الأساسي للسكان يتركز في الزراعة وهو قطاع متخلف تمارس في استغلاله طرق بدائية تعكس آثارها في انخفاض الإنتاجية وقلة المحاصيل.

وفي هذا الوضع الاجتماعي والاقتصادي المتردي الذي ساد في كثير من البلدان العربية، نشأت ومنذ أمد بعيد، طبقة إقطاعية امتلكت الأرض ومن عليها. وعاش الفلاحون التعساء تحت نير الباشاوات والبكاوات، فأذلوا وأهينوا ودفعوا إلى الفقر واليأس والشقاء[42].

لقد ترك الاستعمار هذه البلدان بهذا الوضع المتردي، ولم يساعد على إنبات البذور الصالحة لبناء مجتمع قوي وخالي من جميع الأمراض، بل نجده شجع على استمرار المنازعات وغذتها وعمقت منها.

والآن بعد مضي أكثر من نصف قرن على استقلال معظم البلدان العربية، رفعت فيها شعارات كثيرة عن التنمية ورددتها كثيرا عبر وسائلها الإعلامية، هل تغيرت هذه الأوضاع والسمات واقتربت من الدول المتقدمة؟ هل أخذت بأسباب التقدم وكفلت لها خططها في التنمية والتقدم والخروج من مأزق التخلف التاريخي الذي وجدت نفسها فيه؟

إن نظرة متفحصة على واقع هذه البلدان اليوم لترد بالنفي على السؤال المتقدم، بل لا نبالغ إذا ما قلنا أن هذه الدول صارت تضرب بعمق في طريق التخلف وأوغلت فيه.

لذلك، تتطلب الحاجة من هذه الدول إلى إجراء تغيير جذري في نهجها الاقتصادي متلازما مع تغيير جذري في نهجها السياسي لينطلق منه إصلاح

اقتصادي وإداري شامل مع خطط التنمية والمشاركة من خلال مؤسساتها المعنية في إعداد هذه الخطط[43]، لأن العلاقة بين الإصلاح الاقتصادي والإصلاح السياسي علاقة جدلية قائمة على التأثير والتأثير المتبادل.

وهنا لابد من التذكير على أن الإصلاح الاقتصادي لا يعني الانقلاب على الذات،– وإنما مواكبة التطورات الجديدة انطلاقا من أهمية التعاطي والتواصل معها، وفق طريقة واقعية عملية وعلمية، وهو أيضا بحاجة إلى وعي مجتمعي في كل مناحي الحياة.

صحيح أن للإصلاح مخاطره وثمنه، لكن التردد في الإصلاح لا يقل خطرا عن الإسراع فيه، وقد أصبح البطء فيه يهدد البلدان النامية بمزيد من التهميش والضعف والتبعية.

ولا يمكن أيضا الحديث عن تحقيق أي إصلاح بدون توفر الإرادة الحقيقية. إن تفاقم ظاهرة التخلف وتجذرها كانت تعبر عن نفسها في الثقافة القومية والسلوك الذي كان يمارسه البعض، ولذلك أطلق الاقتصاديون على هذه الخطط التنموية وما تؤدي إليه من نتائج اسم "تنمية التخلف"[44]. ويعود هذا- في الغالب- إلى أن معظم هذه البلدان مندمجة في السوق الرأسمالية وتعيش في حالة تبعية دائمة للاحتكارات الرأسمالية. فالاستعمار القديم لم يجل تماما من هذه البلدان وإنما اتخذ شكلا جديدا بعيدا عن القوات العسكرية المحتلة التي تتخذ قواعد أساسية لها في مدن هذه البلدان تبلور في ربط اقتصاديات هذه البلدان باقتصاد الاحتكارات بحيث تكون الاقتصاديات في البلدان المتخلفة خادمة لهذه الاحتكارات ومستغلة من قبلها، عن طريق فرض آليات السوق الرأسمالية عليها، وأنماط معينة من التعامل معه تقود في المحصلة النهائية إلى تعميق ظاهرة التخلف .

إن تفاقم ظاهرة التخلف أدى إلى تراكم المشكلات، حيث لم يستطع القائمون على هذه البلدان حتى الآن، إعداد رؤية أو استراتيجية أو برنامج عمل واضح وشفاف للقضاء على هذه الظاهرة، بينما يستمر استنزاف موارد هذه البلدان في غير صالحها.

كما إن استمرار العديد من المشكلات الاقتصادية مثل: ارتفاع الأسعار- واستمرار الفساد- وهدر المال العام- وزيادة معدلات البطالة والفقر، وما تحمل من آثار سلبية وضارة على حياة المواطنين، وفقدان المساءلة والشفافية وضعف المهارات والخبرات في دوائر الدولة، كل ذلك يؤثر سلبا في إضعاف إرادة المواطن وإبداعاته وإقصائه وتهميشه وبالتالي إفقاره.

إن المعيار الأساسي الصحيح لأي تنمية هو الوصول إلى إشباع الحاجات الأساسية في المجتمع كالتوزيع العادل للدخل وتوفير التعليم الجيد والصحة والغذاء والسكن الملائم لكل المواطنين، وأيضا العدالة في توزيع الثروة الوطنية. ولعل أهم الظواهر التي تتصف بها البيئة الاقتصادية والسياسية في البلدان المتخلفة ما يلي:

1-اقتصاد تابع:

تعتبر هذه البلدان من المناطق الإستراتيجية، من حيث امتلاكها لأهم الموارد الطبيعية التي تقوم عليها المدنية الحديثة، والنظام الرأسمالي كله بل والنظام الصناعي الغربي، وأن شئنا الدقة الحياة الغربية كلها، وهو مورد النفط، كما أن هذه المناطق تعد سوقا كبيرا لتصريف المنتجات الصناعية الغربية، وخاصة الحديث منها باستمرار وبصفة دورية. لذلك فإن هذه المناطق لديها أهمية لا نهائية في مجال التنافس الدولي من حيث الموقع والموارد[45]. فكثير من هذه المناطق تقع تحت سيطرة الرأسمالي الأجنبي. وتتمثل هذه السيطرة على أهم الثروات الاقتصادية، ويتحكم في إنتاجها وأسعارها، ومناطق استخراجها وطرق مواصلاتها، ويستحوذ على مدخرات وفائض عائدات دول النفط. لذلك أصبح ينقسم اقتصاد هذه البلدان إلى قطاعين: قطاع يرتبط عضويا بالرأسمال الغربي من حيث التمويل والتكنولوجيا ونوع المنتجات ومجالات التسويق، ويضم هذا القطاع عددا محدودا من السكان لا تزيد نسبتهم عن 20% في أحسن الأحوال. وتظهر مؤسسات هذا القطاع في البنوك الأجنبية الوافدة أو الشركات الأجنبية والوكالات التجارية التي تقوم باستيراد وتسويق السلع النادرة.

وهذا بطبيعة الحال يعود إلى أن خطط التنمية في هذه البلدان تعتمد على رأس المال الأجنبي، الذي تقوم الاحتكارات بتصديره لهذه البلدان على شريطة أن تربح من خلاله وفي مدة قصيرة أرباح كبيرة.

لذلك يتوجه الرأسمال هذا إلى قطاعات تتميز بدورتها السريعة بالإضافة إلى ما تتميز به من امن وسهولة لا تحتمل خسائر ولا تستلزم نفقات عالية غير واردة، لذلك تتجه رؤوس الأموال هذه على قطاعات معينة كالبنوك والفنادق واستيراد السلع الرفاهية، ولكي يتم ترويج لهذه السلع لابد أن يشكل الطلب عليها قوة شرائية[46]. وهذا يترتب عليه ظهور طبقة جديدة تمتلك ثروات كبيرة ودخول عالية تسمح لها بان تكون زبونا جديدا لهذه السلع.

وبهذا تعمل الشركات الاحتكارية المتعددة الجنسية وبالاتفاق مع السماسرة والوسطاء من أبناء البلد المتخلف على تخريب الذمم وإفساد الضمائر في أجهزة الدولة بما فيها الرقابة، فيكثر الغش والرشوة والتهريب والعمولات، ويتحول الكثير من المال العام إلى مال خاص بحيث يؤدي إلى تشكيل طبقة غنية غناء فاحش قادرة على شراء السلع الاستهلاكية "سلع رفاهية" التي تصدرها الاحتكارات الرأسمالية[47].

أما القطاع الآخر فهو القطاع التقليدي الذي يضم بقية الاقتصاد القومي والذي يعتمد على الزراعة، وان معدلات النمو في هذا القطاع لم تتجاوز أكثر من 2.5% سنويا. وان معظم الاقتصادات لهذه البلدان تعتمد بشكل رئيسي على عدد قليل من المنتجات الزراعية.

وبالرغم من أهمية القطاع الزراعي، لا تزال الأهمية النسبية لناتج القطاع الزراعي على الناتج المحلي الإجمالي متدنية جداً[48]. ويعيش هذا القطاع في حالة تخلف شديدة ويعتمد على أدوات بدائية تعود إلى العصور الزراعية الأولى.

ويكاد الفصل يكون كاملا بين القطاعين بحيث تنعدم تأثيرات القطاع الأول على القطاع التقليدي المتخلف، لأنه في العادة أرباح القطاع الأول الحديث كبيرة تقوم بتجميعها شركات الاحتكار الرأسمالية واستثمارها في مناطق أخرى من العالم. أما فيما يتعلق بالأموال التي تعود على الطبقة الغنية وكيلة الاحتكارات الرأسمالية فإنها تقوم بتهريبها أول بأول إلى البنوك الخارجية وذلك لعدم إحساسها بالأمان في بلدانها، وهذا بدوره يؤثر على اقتصاد البلدان المتخلفة. وهذا الوضع بالتأكيد يؤدي إلى زيادة الدول الغربية المتقدمة غنى والبلدان المتخلفة فقراً[49]. والسبب في تخلف هذه البلدان يعود إلى إرادة الاستعمار الغربي، الذي أراد إبقاء هذه البلدان في هذه المرحلة من مراحل التطور الاقتصادي. فاقتصاد البلدان المتخلفة هو اقتصاد مواد أولية محدودة، وأنه اقتصاد حرب يمتص التسلح فيه قدرا كبيرا من الدخول الوطنية، وإنه اقتصاد تابع يسيطر عليه الرأسمال الأجنبي.

2- زيادة التفاوت بين الطبقات:

تفسر النظريات السائدة في الغرب، التخلف بأنه مجرد تأخر تاريخي، وان البلدان المتخلفة ستلحق في خلال عدة سنوات بالدول المتقدمة مادام أنها تحقق معدل نمو مرتفع كما يذكر الكثير من مثقفي الشركات المتعددة الجنسية.

بتنظيرات خادعة شعارها ضرورة تشجيع التفاوت في الدخول، بمقولة أن أصحاب الدخول العالية هم وحدهم القادرون على الادخار والاستثمار، وان التجربة التاريخية أثبتت أن الرخاء يتساقط كالمطر من أعلى حتى يروي بالتدريج أرض الفقر في قاع المجتمع، فتقل حدة الفوارق بين الطبقات[50].

إن التركيب العالمي الذي أحدثه التوسع الرأسمالي لم يكن على الإطلاق "محايدا" بل خلق طرفين أحدهما قوى والآخر ضعيف، وهنا بالضبط يكمن لب المفهوم التاريخي لظاهرة التخلف. يقول عبدالباسط عبدالمعطي، وعادل الهواري في دراستهما القيمة حول "علم الاجتماع والتنمية".

"نجد أن ثروة جزء معين تنهب وتمتص لتصب في جزء آخر فينمو ويتطور، ومن هنا يكمن فهم جذور التخلف"[51].

لذلك، يصعب جمع كل أسباب التخلف وعواملـه دون إدراك حقيقة التفاضل والتكامل بين ظاهرتين تاريخيتين عالميتين. فتخلف "بلدان العالم الثالث" وفي المقابل تقدم البلدان المتقدمة لا يمثلان ظاهرتين منفصلتين بقدر ما يشكلان وجهين لعملية تاريخية واحدة[52]. وواقع الأمر في البلدان المتخلفة يشير إلى إن الأموال الكثيرة في يد الطبقة الجديدة تقوم بتهريبها ولا تستغلها مطلقا في مشاريع

ذات فائدة تعود على تلك البلدان بالنفع.

3- تفاقم مشكلة التخلف:

إن تفاقم مشكلة التخلف تشتد في وجود مجموعة من العوامل المترابطة، تفرض في نهاية المطاف نوعا معينا من التطور السلبي. ويعتبر كل عامل سببا للعامل الذي يليه، ونتيجة للعامل الذي يسبقه. فالتأثير هنا هو تأثير سلبي على الدوام، فالمقدمة الخاطئة لابد وأن تعطي نتيجة خاطئة(53)، وبذلك تزداد سمات التخلف، فينتشر الفقر وتشيع الأمية ويصيب المرض معظم فئات المجتمع، فعائد العمل لا يكفي تغطية الأساسيات التي تتفاقم أسعارها يوما بعد يوم وتأخذ الطبقة الوسطى في التلاشي، حيث تتحول معظم شرائحها إلى الطبقة الدنيا، لأن كمية النقود التي كانت تحصل عليها وكانت تضعها في مصاف الطبقة الوسطى أصبح لا قيمة لها إزاء الارتفاع الهائل في الأسعار، وبعض منها يتحول إلى الأقلية التي تزيد دخولها وترتفع ثرواتها بشكل خرافي عبر طرق غير مشروعة، ثم يضفون عليها الشرعية عن طريق ربط أنفسهم بالاحتكارات الرأسمالية وترويج سلعتها في السوق المحلية.

كما أن أي نظام اجتماعي في أي مجتمع يؤثر تأثيرا ملحوظا على النشاط الاقتصادي فيه، فالبلدان المتخلفة تعترضها صعوبة التغلب على الكثير من المفاهيم والعادات والتقاليد العقيمة والتي لم تعد تتلائم ومتطلبات المجتمع الحديث، فالتمسك بالعادات والتقاليد البالية والتمسك ببعض الأقوال المأثورة من "الأحكام والأمثال" يعوق عمليات التنمية الاقتصادية، ومن الأمثلة على هذه العادات والتقاليد السائدة في غالبية البلدان المتخلفة إبعاد المرأة عن مجالات الإنتاج، بينما هي تمثل نصف المجتمع، وكثرة إنجاب الأولاد بما لا يتناسب مع دخل الأسرة بحيث لا يمكن تهيئة الظروف الصحية والسكانية الملائمة وتوفير متطلبات الحياة الكريمة، كذلك تعدد الزوجات وكثرة الطلاق في بعض المجتمعات من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم مشكلة التخلف في تلك البلدان(54).

كما تعتبر المعوقات السياسية أيضا من أهم الأسباب التي تؤدي إلى التخلف في تلك البلدان، حيث تظهر هذه المعوقات في حالات الاستبداد والقهر السياسي، وغياب الديمقراطية والحريات العامة، والتنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في الدولة والمجتمع والعمل على تغليب المصلحة الفردية على المصلحة العامة. لقد كان الأمر مشابها في أوروبا الغربية حتى نهاية القرن السابع عشر وبداية القرن الثامن عشر، واستطاعت الدول الرأسمالية الغربية كسر التخلف والانطلاق نحو التصنيع والنضج والنمو الايجابي على كافة الصعد هو السبيل أمام البلدان المتخلفة للخروج من دائرة التخلف(55).

وفي نهاية المطاف، نذكر أن وجود تنظيم سياسي متحرر من التقاليد البالية وبعيدا عن مفاهيم الاستفراد بالحكم وإقصاء الآخر، قادر على مواجهة المشاكل بعقلية ناضجة، تؤدي إلى نجاح أية تنمية اقتصادية. وهنا يقترح أحد أهم

علماء الاجتماع الأمريكيين "والت روستو" W.Rostow خمس مراحل لابد أن تمر بها جميع البلدان في طريق سيرها نحو النمو[56] The Five Stages of Economic Development:

1. مرحلة الاقتصاد التقليدي، وهي حالة المجتمعات التقليدية.
2. مرحلة التأهب للإقلاع، وتتطلب توفير شروط تمهد السبيل للانطلاق نحو مرحلة أكثر تقدما بالنسبة للمجتمع التقليدي.
3. مرحلة الإقلاع أو الانطلاق.
4. مرحلة النضج.
5. مرحلة الاكتمال التي تعيشها البلدان المصنعة المتقدمة "الرأسمالية" وهي مرحلة تتسم بالاستهلاك الواسع.

وهذه المراحل الخمس التي ذكرها "روستو" لابد لها من دعامات ثلاث وهي كالتالي:

1. رؤوس أموال، وفرة المعونات الخارجية وبصفة خاصة الاستثمار الغربي.
2. خبرة تنظيمية وإدارية.
3. تكنولوجيا.

هذه الدعامات الثلاثة ستظهر "طبقة" قادرة على وضع سبل التنمية الصحيحة، هذه الطبقة هي رجال الأعمال المحليين.

إذا كانت هذه هي البيئة الاقتصادية والاجتماعية السائدة في البلدان المتخلفة، انسجاما مع ما سبق، يبرز لنا سؤال يطرح نفسه ماهي الطبقة أو الفئة المتميزة في هذه البيئة والتي تقبض في يدها على السلطة وتسيطر على الدولة؟

ثانيا- القوى الاجتماعية والسلطة:

لقد لاحظنا أن المستعمر في هذه البلدان المتخلفة كان يقبض على زمام السلطة فيها-قبل نيل استقلالها السياسي الذي توالى باضطراد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية- وكان يعاونه رموز الطبقة المتميزة التي ساهم في خلقها وتكوينها عن طريق منحها امتيازات واسعة تتمثل في مساحات شاسعة من الأراضي الموزعة ومكاتبها في السمسرة والتوكيلات التجارية، كما أن طبقة السحرة والكهنة كانت تمثل موقعا طبقيا متميزا في سلم التدرج الاجتماعي في البلدان المتخلفة لا سيما البلدان الواقعة في قارة إفريقيا.

وإن التكون الطبقي لهذه المجتمعات المتخلفة يعود للأصول الرئيسية التالية: ملكية الأرض، ملكية رأس المال، النسب والمنصب[57]. ولما كانت هذه التكوينات الطبقية المتخلفة لابد أن تقابلها تكوينات طبقية مضادة تظهر من خلال العمل الإنتاجي، فالاستعمار الذي كان يهمه نزح المواد الأولية من البلد المستعمر استعان بالكثير من أبناء هذه البلاد في العمل في المناجم وفي المزارع الواسعة التي كان يديرها عن طريق أعوانه، كما شق الطرق وأنشاء المواصلات لكي تنقل هذه المواد الخام إلى موانئ التصدير، وإنشاء جهازا إداريا يقوم بتنظيم هذه الأعمال، وبعض المدارس التي تقوم على مد هذا الجهاز بما يحتاجه من عاملين.

وبهذا يمكننا تحديد مفهوم الطبقة الاجتماعية لهذه البلدان المتخلفة بثلاث عناصر أساسية متداخلة، وهي: موقع الأفراد والعائلات والجماعات في البنية الاقتصادية أولا، وعدم المساواة في ملكية الأرض ورأس المال، أو وسائل الإنتاج بشكل عام وبالتالي في المكانة الاجتماعية والنفوذ ثانيا، والتناقض بين هؤلاء الأفراد أو هذه العائلات والجماعات بسبب التفاوت في مواقعها الاقتصادية وعدم المساواة في الملكية والمكانة والنفوذ ثالثا(58).

وقاد هذا كله على خلق تكوينات اجتماعية أفرزت عناصر متحمسة لقيادة حركة الاصطدام بالاستعمار والطبقات المرتبطة به، يضاف إلى هذا بعض العناصر الصغيرة والمتوسطة في الجيش صغير العدد الذي قام بتكوينه الاستعمار بغرض استعماله في بعض المعارك المحددة داخل البلد المستعمر أو خارجه، وإضرابات هذه التكوينات الاجتماعية هي التي قادت حركة النضال الوطني بشقيه السلمي والمسلح لنيل الاستقلال، وعلى هذا كانت تبدو خريطة القوى الاجتماعية في هذه البلاد تتبلور في قوتين أساسيتين وداخل هاتين الفئتين تتداخل مجموعة من الشرائح والفئات المتفاوتة من حيث الموقع والدور والوعي الطبقي، وهما:

1.البرجوازية التقليدية "الارستقراطية":

المقصود بالبرجوازية التقليدية في البلدان المتخلفة، تلك الطبقة التي اعتمدت في نشؤها ونموها على النشاطات التقليدية "الخاصة" وهي: النشاطات التجارية والنشاطات العقارية، والمالية والصناعية(59).

وهذه الطبقة هي ركيزة النظام القديم ما قبل الاستقلال، حيث احتلت هذه الشرائح مواقع هامة في البنية الاقتصادية وكانت تتشكل من المزارعين الأغنياء "شبه الإقطاع" وعدد قليل من أصحاب التوكيلات التجارية ورجال الدين. واستمرت هذه الطبقة في فترة الاستعمار الأوروبي وما بعدها في حيازتها لأراضي شاسعة وامتلاكها لرأسمال كبير نسبيا، بالإضافة إلى ذلك نمط معيشتها وسلوكها.

مسألة تكوين ونهوض وسقوط هذه الطبقة البرجوازية التقليدية في البلدان المتخلفة بشكل عام، كانت على الدوام رهينة لدور الاستعمار ورأس المال الأجنبي.

2. البرجوازية الصغيرة أو الطبقة الوسطى:

تتشكل القوى الاجتماعية لهذه الطبقة من مجموعتين كبيرتين من القوى البشرية وهي كالتالي:

المجموعة الأول: وهي البرجوازية الصغيرة "التقليدية" وهي تضم فئة المنتجين الصغار والتجار الصغار، ويدخل في إطارها أشكالا مختلفة من العمل الحرفي والعائلي.

المجموعة الثانية: وهي البرجوازية الصغيرة "الجديدة" التي تعاظم حجمها في كل المدن والقرى في تلك البلدان المتخلفة،

في ظل الأوضاع الاقتصادية والهيمنة الاحتكارية الرأسمالية على مقدرات تلك البلدان منذ فترة ما بين الحربين الكونيتين، وحتى الآن وتضم موظفي الجهاز الإداري، والجنود والضباط وضباط الصف "ذوي الرتب الصغيرة والمتوسطة" وأعداد قليلة من التكنوقراط الأطباء والمهندسين والقضاة والمحامين والطلاب والمعلمين وأساتذة الجامعات، وأعداد كبيرة من العاملين في المزارع وفي المناجم والخدمات والمثقفين..الخ، وهؤلاء جميعا لا ينتجون "فائض القيمة"، لكنهم يبيعون قوة عملهم، وتتحدد أجورهم بواسطة ابتزاز فائض القيمة منهم، وليس بواسطة إنتاجه لها(60).

غير هذا لا ينفي حقيقة بديهية وهي أن معظم هذه الفئات انحدرت من أصول طبقية صغيرة ريفية، وعندما نالت هذه البلاد استقلالها. لم تكن هذه الفئات الاجتماعية قد استقرت في أوعية طبقية محددة وإنما كانت في دور التكوين وبالتالي لم تكن تملك خصائص وملامح الطبقات الاجتماعية المحددة والمتجانسة في أوروبا الغربية على سبيل المثال.

وهنا يقول سمير أمين معبرا عن الرأي العام حول تحديد مفهوم هذه الطبقة بقوله:

"فالبرجوازية الصغيرة هي تجمع غير قياسي ومتغير من الشرائح الاجتماعية التي يولدها التطور الرأسمالي المركزي أو الطرفي"(61).

قاد هذا كله إلى عدم ملكيتها صفات ثابتة ومستقرة وإلى تأثرها بأفكار وثقافات مختلطة بعيدة عن التجانس والوحدة تختلط فيها أنماط ومعارف غيبية وسلفية تعزى إلى الأصول الريفية وأفكار مموهة عن الغرب وحضارته وأفكار تنحدر من الأصول القومية والوطنية تبدت في أحلام الدولة القومية، ولا ينبغي القول بأن فكرا واحدا كان هو السائد وإنما خليط من هذه الأفكار استقر في عقول أولئك الذين تسلموا السلطة في هذه البلاد.

وقد أثرت هذه الأفكار- فيما بعد- على مسلك مسيرة هذه الدول، بحيث لم تحسم السلطة فيها مشكلة ما باتجاه المواطنين الأكثر عددا.

إن أحلام التنمية وبناء الدولة القومية في بلدان ذات هياكل اقتصادية مفككة كان يفرض عليها أن تتعامل مع القوى الدولية للمساعدة في تحقيق التنمية، إلا أن أفكار التذبذب والغموض وعدم الفهم العميق بطبيعة القوى العالمية، ومسلك هذه القوى في تخريب عمليات التنمية وسعيها في فرض نمط من العلاقات الاجتماعية يخدمها، وهذا أدى بدوره إلى انهيار أحلام بناء الدولة القومية وتحقيق التنمية.

كما نشير إلى أن الوعي الطبقي نفسه لدى هذه القوى يتسم هو أيضا بالضعف الشديد وأحيانا بالغياب في هذه البلدان ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب نذكر منها ما يلي(62):

1. اختلاط المواقع والرؤى الطبقية بالرؤى والولاءات الطائفية والقبلية في الوعي والضمير الاجتماعي بشكل عام.
2. الضعف التنظيمي والحزبي والنقابي أمام الدور الذي تقوم به التنظيمات الطائفية والجهوية والقبلية التي نجحت في أحيان كثيرة في استقطاب وتعبئة تجمعات شعبية في المدن والقرى إلى صفوفها.
3. تسلط الأنظمة السياسية في هذه البلدان المتخلفة وهيمنة إيديولوجيتها التي تحاول تسويغ الطبقية عبر مفاهيم ترسخ عدم المساواة بين الطبقات الاجتماعية.
4. انصراف الطبقات الشعبية إلى تأمين حاجاتها المعيشية وكفاحها من أجل الحصول على لقمة العيش الضرورية للبقاء، أكثر من اهتمامها بقضايا التحرر والثورة على من بيدهم السلطة.

إن السلطة في البلدان المتخلفة تكونت من عناصر أتت من القوى الاجتماعية التي أشرنا إليها سلفا، وقد قادت هذه العناصر عمليات التنمية والتحديث في بلدانها اعتمادا على نسج علاقات متوازنة مع القوى الكبيرة ومهادنة القوى الاجتماعية القديمة وعدم اللجوء إلى التضحيات الباهظة. إلا أن طبيعة أصولهم القديمة وسيادة التفكير الريفي قاد إلى تعزيز تحالفهم مع القوى الاجتماعية القديمة عن طريق المشاركة في مشروعات تجارية أو عن طريق المصاهرة والنسب، وأسرع هذا إلى بروز مقولة تحقيق التنمية عبر ترسيخ العلاقات بالمعسكر الاستعماري القديم، الذي استطاع أن يسرب إلى اقتصاديات البلاد المتخلفة أبنية ونماذج اقتصادية تابعة مشوهة تخدم الأبنية الاقتصادية في البلد المستعمر[63].

وإذا كانت الملامح الطبقية للسلطة في البلدان المتخلفة- في عقد الستينيات- بدأت تضم فئات من التكنوقراط والبيروقراط والعسكريين الذين استفادوا من جهود عمليات التنمية في الاستئثار بمزاياها، فهؤلاء يجمعهم تيار فكري واحد هو ضرورة حجب الحريات السياسية لطبقات وفئات الشعب الأخرى. وهذا راجع إلى عدم شعورهم بالأمن والأمان، وضرورة توافر مناخ يسهل لهم عملية الاستفادة من أموال وجهود التنمية، ويعني ذلك المناخ بالضرورة خنق أية حريات سياسية، وقد شكلت عناصر كثيرة من هذه الفئات، فيما بعد "قوة مضادة" عززت علاقتها بالقوى الاجتماعية القديمة عن طريق المصاهرة وأعمال التجارة، حيث أتاحت لهم الأموال الكثيرة التي تراكمت لديهم أثناء "جهود التنمية" أن تتولد الرغبة لديهم للانتقال إلى موقع طبقي آخر متميز.

ولكي يتحقق ذلك فضلا عن ارتباطهم بالقوى القديمة، كان لابد أن يرتبطوا اقتصاديا وعضويا بالاستعمار الجديد عن طريق السوق وتكليفهم بتصريف بضائعه في السوق الوطنية، وتدمير كل الخطط لإقامة صناعة وطنية أو زراعية متطورة، كما أن آليات تحقيق الملايين من الأموال بسرعة كبيرة يتطلب- من آن لآخر- تدبير بعض الاختناقات في السوق الوطنية في السلع الأساسية، وأتاح هذا لبعض التجار الصغار والسماسرة والمجرمين أصحاب الأصول المتواضعة جدا أن يثروا ثراء فاحشا عن طريق تخزين السلع ونقلها من مكان إلى آخر

وتوزيعها، ونشهد ما يمكن تسميته "برأسمالية الدولة التابعة"(64). وهؤلاء وبشكل تدريجي تحولوا إلى حليف تابع للرأسمالية العالمية، وتخون الطبقات الشعبية في تبديد أمالها في التحرر والتقدم الاجتماعي، وعلى هذا يمكن القول أن خريطة السمات الاجتماعية "للسلطة" في البلدان المتخلفة تتكون في الأساس من أصحاب الوكالات التجارية وأعمال السمسرة وأصحاب الأراضي الزراعية الواسعة والملاك والعقارين في المدن، وهؤلاء يسيطرون على السلطة التشريعية وعلى مواقع أساسية في السلطة التنفيذية، إلى جانب الضغوط الكبيرة التي تمارس على أجهزة الدولة الإدارية لتنفيذ القوانين لصالحهم.

سادسا- نتائج البحث:

1. تتكون السلطة-بشكل مجرد- من عنصرين: القوة المادية والرضا والقبول بها، أي شرعية هذه القوة المادية، ويرتبط العنصران ارتباطا تبادليا وثيقا بحيث لا تقوم للسلطة قائمة إذا غاب أحد عناصرها. وإن كان يبدو أن العنصر الثاني يترتب على وجوب العنصر الأول.

2. تظل السلطة على الدوام مطمعا لكل الفئات والطبقات في المجتمع، وهدفا تسعى إليه كل مجموعة من الناس، فمن خلالها تستطيع أن تحقق مصالحها وتحافظ عليها. حيث درج الكثير من الفقهاء على إطلاق لفظ "السلطة" على العنصر المادي وحده في المجتمعات بالرغم من غياب الرضا والقبول. لذلك يبدو لنا أنه يتعين الحذر في إطلاق لفظ "السلطة" في هذه المجتمعات خاصة عند التوصيف القانوني ويفضل إطلاق لفظ "البأس" أو "التسلط" لأنه أكثر تعبيرا عن الوضع القائم فعلا.

3. السلطة كانت تستأثر بها الطبقة التي تحوز قوى الإنتاج وتسيطر على مصادر الثروة في المجتمع، وفي أحيان أخرى كان يحوزها ائتلاف من قبل جميع الطبقات والفئات في بعض المجتمعات، إلا أن هذا الوضع لا يستمر طويلا، فسرعان ما تعود طبقة معينة إلى الاستئثار بالسلطة.

4. كان الوصول إلى السلطة في مراحل التاريخ المختلفة يتم عن طريق الإكراه أي عن طريق القوة وإراقة الدماء، وهذا يعني حدوث تصادم دامي بين الطبقات من أجل الاستئثار بالسلطة.

5. تصبح السلطة في كثير من البلدان مجالاً خصبا لنفوذ قوى خارجية تؤثر في توجيهها وقراراتها، خاصة في ظل الوضع الدولي الحالي، ولا يمكن معالجة مسألة السلطة في أي دولة في العالم وخاصة في البلدان المتخلفة دون الأخذ في الاعتبار هذه القوى الخارجية وتأثيراتها على هذه البلدان.

فالعامل الخارجي يلعب دورا هاما في بنيان السلطة ومضمونها، ويتمثل هذا العامل الخارجي في صورة روابط التبعية بقوى كبرى لها نفوذا طاغيا في هيكل السلطة، يترجم إلى تلك القرارات التي تتخذها السلطة سواء داخليا أو خارجيا.

6. في ظل غياب اقتصاد مستقل وخطط وطنية للتنمية تظل السلطة في البلدان المتخلفة أكثر السلطات قابلية للتأثير فيها من القوى الخارجية، وبالتالي تصبح جل القرارات التي تصدره السلطة في خدمة تلك القوى الخارجية والى تلك الفئات المرتبطة بها. وهذا الوضع يتيح الفرصة لتسلل فروع الاقتصاد الأجنبي، وتشكيل طبقة معينة ترتبط مصالحها بوجود مؤسسات الاقتصاد الأجنبي داخل الدولة، وهذا يمكنها من بسط نفوذها داخل السلطة.

7. تعتمد السلطة في البلدان المتخلفة على الحاكم الفرد المسيطر على كافة قدرات البلاد والذي لا يسمح ولا يقبل بالرأي الآخر يمارس الاستبداد والقهر السياسي فغابت الحريات العامة، والتنظيم السياسي القادر على تحقيق الاستقرار في المجتمع. إن وجود التنظيم السياسي المستند على التوجهات القانونية والمؤسساتية في إدارة الدولة من شانه أن يبلور قوة قادرة على تحقيق التنمية الاقتصادية. لذلك فوجود تنظيم سياسي متحرر من التقاليد البالية وبعيد عن مفاهيم الاستفراد بالسلطة وإقصاء الآخر وقادر على مواجهة المشاكل بعقلية منفتحة، يعتبر أحد العوامل الأساسية اللازمة لنجاح أيةسياسة للتنمية الاقتصادية.

الهوامش والمراجع :

(1) الهوامش:

1. محمد علي الكردي، **نظرية المعرفة والسلطة**، (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، د.ت)، ص427.

2. المرجع السابق، ص431.

3. المرجع السابق، ص432.

4. جيمس بتراس، **الفاشية الجديدة**، ترجمة أسعد عبدالرحمن، المجلس الوطني الكويت، يناير 1971، ص45-48.

5. المرجع السابق، ص55-56.

6. ثروت بدوي، **النظم السياسية**، الجزء الأول، 1962، ص30.

7. المرجع السابق، ص33.

8. بطرس بطرس غالي. ومحمود خيري عيسى، **مبادئ العلوم السياسية**، (القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية)، 1963، ط1، ص16-17.

9. المرجع السابق، ص17.

10. إبراهيم درويش، **الدولة** ، القاهرة، 1966، ص175.

11. بطرس غالي، خيري عيسى، **المدخل في علم السياسة**،ص18.

12. المرجع السابق، ص

13. ثروت بدوي، **مرجع سابق**، ص36-37.

14. بطرس غالي، خيري عيسى، **مرجع سابق**، ص19.

15. ثروت بدوي، **مرجع سابق**، ص33.

16. المرجع السابق، ص37.

17. محمد محمود ربيع، **مناهج البحث في السياسة**، (بغداد: جامعة بغداد، 1978)، ص185.

18. عبدالباسط عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، عدد سبتمبر 1982، ص160.

19. المرجع السابق، ص160-161.

20. Frederick Watkins, **The Stateas a concept of Political Science** (New York, 1954) ,p.83.

21. محمد محمود ربيع، **مرجع سابق**، ص187.

22. المرجع السابق، ص187-188.

23. بطرس غالي، خير عيسى، المدخل في علم السياسة، مرجع سابق، ص20.

24. Sabine, George H, **A History of Political Theory**, 3rd , 1961, p479.

25. المرجع السابق، ص490.

26. المرجع السابق، ص542.

27. المرجع السابق، ص545.

28. **المرجع السابق**، ص555.

29. **المرجع السابق**، ص558.

30. Brersted, C, **The Analysis of Social Power** in: R. Biersted (ed), Power and Progress, Mc Graw-Hill, N.Y.,1974.

31. عبدالباسط عبدالمعطي، الثروة والسلطة في مصر، **مجلة العلوم الاجتماعية**، جامعة الكويت، عدد سبتمبر، 1982، ص160.

32. **المرجع السابق**، ص160-161.

33. **المرجع السابق**، ص161-162.

34. عبدالباسط عبدالمعطي، وآخر، **في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1986، ص25.

35. علي الدين هلال، **مدخل في النظم السياسية المقارنة**، 1975-1979 مجموعة محاضرات، ص88-89.

36. **المرجع السابق**، ص88.

37. إلياس مرقص، **الماركسية في عصرنا**، بيروت، 1961، ص31-32.

38. محمد علي محمد، **أصول الاجتماع السياسي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1980، ص124.

39. **المرجع السابق**، ص124.

40. المرجع السابق، ص125.

41. صبحي الحمصاني، **الأوضاع التشريعية في البلاد العربية ماضيها وحاضرها**، بيروت، دار العلم للملايين، 1965، ص185.

42. محمود عابدين صالح، **أزمة نظم الحكم في السودان**، بدون دار نشر، فبراير 2003، ص26.

43. المرجع السابق، ص27.

44. صبحي الحمصاني، الأوضاع التشريعية في البلاد العربية ماضيها وحاضرها، **مرجع سابق**، ص187.

45. خليل العناني، **إعادة اعمار العراق بين خطة مارشال والحقائق الغائبة**، موقع ميدل ايست اوتلاين الالكتروني 5. 3. 2003.

46. عبدالله هدية، النظام السياسي للولايات المتحدة الأمريكية وبيئته، **مجلة مصر المعاصرة**، عدد 381، 1980.

47. إسماعيل صبري عبدالله، **نحو نظام اقتصادي عالمي**، (القاهرة: الهيئة العامة للكتاب)، 1977، ص165.

48. عبداللطيف أحمد، **تحديات التنمية العربية في ظل التطورات الراهنة**، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، أبريل 1992، ص8.

49. وليد إبراهيم، **المسلمون في مواجهة العولمة**، ورقة مقدمة من المركز العربي الإفريقي، جمعية الدعوة الإسلامية، طرابلس، 1998، ص109.

50. عبدالرحمن زكي إبراهيم، تنمية التخلف في بلدان الطبقة الوسطى، **مرجع سابق**، ص73.

51. عبدالباسط عبد المعطي، عادل الهواري، علم الاجتماع والتنمية: دراسات وقضايا، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1985، ص129.

52. فتحي محمد البعجة، **التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي**، بنغازي: دار الكتب الوطنية، 2006، ص77.

53. سامي ذبيان، وآخرون، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، رياض الريس للكتب والنشر، ط1، لندن، أكتوبر 1990، ص213.

54. عبدالرحمن زكي إبراهيم، تنمية التخلف في بلدان الطبقة الوسطى، **مجلة مصر المعاصرة**، عدد 385، 1972، ص73.

55. فتحي محمد البعجة، التطور الاجتماعي الاقتصادي للبناء السياسي العربي، **مرجع سابق**، ص27.

56. المرجع السابق، ص27-28. وانظر أيضا: عبدالهادي بوطالب، **النظم السياسية في العالم**

الثالث، ص32. انظر أيضا: إسماعيل صبري عبدالله، **التنمية المستقلة**، ص27.

57. حليم بركات، **المجتمع العربي المعاصر: بحث اجتماعي استطلاعي**، ص139.

58. المرجع السابق، ص148.

59. فتحي البعجة، **التطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي من عصر الكولونيالية إلى عصر النفط**، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2006، ص171.

60. محمود حسين، **الصراع الطبقي في مصر 1945- 1971**، بيروت، دار الطليعة، 1971، ص137.

61. سمير أمين، **في أطراف النظام العالمي: نهاية التحرر الوطني**، ضمن كتاب الاضطرابات الكبير عدد من المؤلفين، بيروت، دار الفارابي 1991، ص142.

62. فتحي البعجة، التطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي، **مرجع سابق**، ص210.

63. المرجع السابق، ص212.

64. سمير أمين، الأمة العربية القومية والصراع الطبقي، **مرجع سابق**، ص57-58.

(2) المراجع :

أولاً : المراجع العربية

1. .إلياس مرقص ، الماركسية في عصرنا ، (بيروت ،1961م).

2. اسماعيل صبري عبدالله ، نحو نظام اقتصادي عالمي، (القاهرة:الهيئة العامة للكتاب) 1977م.

3. حليم بركات ، المجتمع العربي المعاصر: بحث اجتماعي استطلاعي.

4. فتحي البعجة، التطور الاجتماعي والاقتصادي للبناء السياسي العربي من عصر الكولونيالية إلى عصر النفط (بنغازي: دار الكتب الوطنية 2006م).

5. خليل العناني، إعادة إعمار العراق بين خطة مارشال والحقائق الغائبة، موقع ميدل إيست أون لاين الإلكتروني 2003.3.5م.

6. سمير أمين، في أطراف النظام العالمي ، نهاية التحرر الوطني ، ضمن كتاب الاضطرابات الكبيرة، عدد من المؤلفين (بيروت: دار الفارابي 1991م).

7. ثروت بدوي، النظم السياسية ،(القاهرة : 1962م الجزء الأول).

8. جيمس بتراس، الفاشية الجديدة ، ترجمة أسعد عبدالرحمن، (الكويت: المجلس الوطني الكويت : يناير 1971م).

9. بطرس بطرس غالي ، محمود خيري عيسى، مبادئ العلوم السياسية (القاهرة : مكتبة الأنجلو المصرية 1963م).

10. إبراهيم درويش، الدولة (القاهرة : 1966م).

11. عبدالباسط عبدالمعطي ، الثروة والسلطة في مصر ، مجلة العلوم الاجتماعية ، جامعة الكويت عدد سبتمبر 1982م).

12. عبدالباسط عبدالمعطي ، في النظرية المعاصرة لعلم الاجتماع (الاسكندرية: دار المعرفة الجامعية 1986م).

13. علاء الدين هلال ، مدخل في النظم السياسية المقارنة ،1979م مجموعة من محاضرات.

14. عبدالباسط عبدالمعطي، علم الاجتماع والتنمية دراسات وقضايا (الاسكندرية ، دار المعرفة الجامعية 1985م).

15. صبحي الحمصاني، الأوضاع التشريعية في البلاد العربية ماضيها وحاضرها(بيروت: دار العلم للملايين، 1965م).

16. عبداللطيف أحمد، تحديات التنمية العربية في ظل التطورات الراهنة ، (الكويت: المعهد العربي للتخطيط، ابريل 1992م).

17. عبدالرحمن زكي إبراهيم ، تنمية التخلف في بلدان الطبقة الوسطى مجلة مصر المعاصرة ، عدد 385، 1972م.

18. محمود عابدين صالح ، أزمة نظم الحكم في السودان، 2003م).

19. محمود حسين ، الصراع الطبقي في مصر 1945-1971 ،(بيروت ، دار الطليعة،1971م).

20. سامي ذبيان وآخرون ، قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ،(لندن: رياض الريس للكتب والنشر ، اكتوبر 1990م).

21. عبـدالله هديــة ، النظــام السياســي للولايــات المتحدة الأمريكية وبيئته، مجلة مصر المعاصرة، عدد 381،1980م.
22. محمــد علــى محمــد ، أصــول الإجتمــاع السياســي (الإســكندرية : دار المعرفــة الجامعيــة 1980م).
23. محمـد محمـود ربيـع، منـاهج البحـث فـي السياسة (بغداد: جامعة بغداد 1978م).
24. محمد على الكردي، نظرية المعرفة والسلطة (الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية د.ت).

ثانياً: المراجع الأجنبية

1. Frederick Watkins,The state as a concept of political science (New York,1954).
2. Brested,c,The Analysis of social power in: N.Y 1974.
3. Sabine, George H, A History of Political Theory, 1961.